جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

تحقيق القول فيما ورد من الروايات على سبيل المذاكرة في صحيح الإمام البخاري

- العبادات نموذجا -

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: الحديث وعلومه

إعداد الطالب:
شعيب بن غادة

المشرف:
أ.د. يوسف عبد اللاوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. مصطفى احميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
أ.د. يوسف عبداللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
د. خريف زتون	أستاذ محاضر –ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1437– 1438هـ/ 2016– 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أفنيا حياتيهما لبناء حياتي، وببركة دعوتيهما يسر الله أمري: والدي الكريمين حفظهما الله ومتعهما بالصحة والعافية

إلى عزوتي وقت الشدائد، وسندي في النوائب:

أخواي وأخواتي

إلى الذين حببوا لنا العلم...وأناروا لنا طريق الرشد:

أساتذتنا الكرام

إلى كل الإخوة والأحباب

إلى مدرسة عموري للقرآن الكريم

إلى مشايخ المدرسة المباركة الشيخ: إبراهيم مجوري، عاشور شوية،

عصام فرحات احميدة، السعيد درويش

إلى كل غيور على دين رب العالمين، وسنة نبيه الأمين

إلى طلبة العلم والعلماء العاملين

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد لله أولا أن وفقني، ويسر لي، وسهل لي إنجاز هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأب الفاضل... الأستاذ المعلم... صاحب العطاءات والإنجازات...الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث... الذي لم يتوان في إسداء النصيحة الخالصة والتوجيه القيم حتى تم العمل:

* الأستاذ الدكتور يوسف عبد اللاوي

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من لم يبخل علينا بتوجيه أو نصح رغم انشغالاتهم، أخص بالذكر منهم:

الشيخ فوزي بن سالم، الشيخ محمد سنيقرية، أخوتي في الله:

خليل الصيد

لخضر بن بوذينة

أسامة دوش

عبد المطلب بن الصادق.

ثم الشكر يتواصل لجميع من درسني من الأساتذة في هذا المعهد المبارك، وللأساتذة الذين قبلوا مناقشة مذكرتي، مصلحين لما وقع فيها من خلل، جابرين ما فيها من نقص وزلل؛ ليخرج العمل في أحسن حلة، فبارك الله فيهم وأحسن إليهم.

ملخص

تناول هذا البحث الموسوم: "تحقيق القول فيما ورد من الروايات على سبيل المذاكرة صحيح الإمام البخاري- العبادات نموذجا -"، جانب مهم من علوم الحديث، وهو ما يتعلق بالأحاديث التي وردت على سبيل بالمذكرة، وقد تركز البحثُ على صحيح البخاري.

حاول الباحث من خلال الدراسة على الأمثلة التي وردت على سبيل المذكرة، ودراستها وتحليلها ثم مقابلتها بأقوال العلماء المحدثين ، وقد أراد الباحث من هذه الدراسة الوصول لإجابة على عدة إشكالات أبرزها: إذا كان في صحيح البخاري أحاديث رواها على صيغة المذاكرة؛ فما مدى وجود هذه الأحاديث ؟،وهل صرح الإمام لبخاري بأنها مذاكرة أم أنها تظل احتمال ؟

وتُوِّجَ البحث في ختامه ببعض النتائج والتوصيات المتوصل إليها لعل أهمها: أثبت الإمام البخاري بما كتبه في مصنفه "الصحيح" علو كعبه – وهذا من فضل الله عليه- في علم الحديث وعلله، ما أورده البخاري وتحمله بصيغة " قال لنا " أو " قال لي" ، فهو موصول أكيد سواء أورده البخاري خارج الصحيح بصيغ تدل على الوصل كصيغ التحديث، أو وصله غيره.

وكان من جملة التوصيات لطلبة العلم والباحثين هو مواصلة وإكمال دراسة حول الاهتمام بدراسة هذا الكتاب دراسة تفحصيه، بالوقوف على استدلالاته، وبتحليل آراء الإمام البخاري، لأن الكتاب ثمرة نتاج حديثي فقهي، وإعطاءه الحظ الأوفر من العناية.

Abstract:
This research deals with the theme: "The realization of the sayings of the narrated narratives in the way of the study is true Imam Bukhari - worship model -", an important aspect of the science of Hadith, which is related to the talks that were received by way of the memorandum, the focus of the research on Saheeh al-Bukhari.
The researcher sought through studying the examples that were received by way of note, studying and analyzing them, and then interviewing them with the words of the modern scholars. The researcher wanted this study to answer several problems, the most prominent of which are: ?
Did Imam al-Bukhaari say that it is a study or is it still a possibility?
The research culminated in some of the conclusions and recommendations reached, perhaps the most important of which: Imam Bukhari proved what he wrote in his work "correct" the height of his heel - and this is the virtue of God - in the science of Hadith and Alahlh, reported by Bukhari and bear in the form of "told us" or " , It is connected to sure whether Al-Bukhari quoted outside the correct formulas indicating the link as update formats, or link to others.
Among the recommendations for the students of science and researchers is to continue and complete a study on the interest in studying this book examine the study, to stand on its reasoning, and analysis of the views of Imam Bukhari, because the book is the product of my jurisprudence, and give him the luck of the most care.

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ [عمران:102].

﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً**﴾ [النساء: 1].

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾ [الأحزاب:70، 71].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن السنة النبوية هي مصدر من مصادر التشريع في الإسلام، وكما حفظ الله جل وعلا القران، تولى سبحانه كذلك حفظ السنة، بأن سخر لها جهابذة أفذاذا ، حفظوها من الضياع والنسيان ، ونقحوها من الكذب والوضع والبهتان ، وجمعوا شتاتها من أفواه الثقات في كل مكان، فكان من بين هؤلاء الجهابذة أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري-رحمه الله- ،هذا العلم الذي هو واحد آحادِ عصره ذكاءً وعلمًا واجتهادًا.

وقد ظهرت براعة هذا الإمام ورسوخ قدمه في هذا من خلال كتابه "الصحيح"، لذلك فقد ارتأيت أن أسلط الضوء على جانب من جوانب كتابه؛ ألا وهو الأحاديث التي وردت على سبيل

المذاكرة في قسم العبادات، والتحقق من ذلك، فوقع اختياري فجاءت الدراسة موسومة بـ : تحقيق القول فيما ورد من الروايات على سبيل المذاكرة صحيح الإمام البخاري العبادات –انموذجا –.

وذلك من خلال كتابه الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

أولا: شرح حدود البحث:

1 / يتناول هذا البحث جمع الأحاديث التي حكم عليها العلماء في كتب السنة وشروحها، بأن الامام البخاري روى هذه الأحاديث على سبيل المذاكرة.

2 / واقتصرت في هذا البحث على جمع هذه الأحاديث من الجامع الصحيح للإمام البخاري، ومحاولة التعليق عليها بأقوال أهل العلم.

ثانيا: إشكالية البحث:

إذا كان صحيح الإمام البخاري من أصح الكتب بعد كتاب –الله عز وجل–، وإذا كان العلماء لا يستشهدون بالحديث الذي رُوِي مذاكرة، وقد اختلف أهل العلم في معلقات البخاري عن شيوخه؛ الذي يقول فيها "قال لي" أو "قال لنا" إلى غير ذلك، فمنهم من حملها على أن الإمام تحملها مذاكرة ومنهم من حملها على أنها إجازة، ومنهم من حملها على شيء آخر، وتعددت أقوال العلماء في ذلك:

1/ من المعلوم أن البخاري نوّع في طرق التحمل في صحيحه فهل توجد أحاديث أخذها مذاكرة أم لا؟.

2 / إذا كان في صحيح البخاري أحاديث رواها على صيغة المذاكرة؛ فما مدى وجود هذه الأحاديث ؟

3 / هل صرح الإمام البخاري بأنها مذاكرة أم أنها تظل احتمالا ؟

4 / هل اتفق العلماء في الحكم على هذه الأحاديث بأنها رويت على سبيل المذاكرة أم أنهم اختلفوا في الحكم عليها ؟

4 / وما هو القول الراجح بين هذه الأقوال ؟

ثالثا: أهمية الموضوع:

1 / تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال حاجتنا الماسَّة لاتباع سنة نبينا محمد ﷺ، من خلال الحفاظ عليها والذب عنها.

2 / كونه يتعلق بأصح الكتب المصنفة، وأهم دواوين الإسلام.

3 / مكانة الإمام البخاري –رحمه الله– العلمية بين العلماء الأعلام، فهذا إمام السنة أحمد بن حنبل–رحمه الله– يقول عنه: "ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري"[1].

4 / أهمية الوقوف على كلام أهل العلم من السلف والخلف، في هذه المسألة.

5 / مما ينقدح في نفس القارئ من أول وهلة ما الفرق بين ما تحمله في مجلس التحديث، وما تحمله في مجلس المذاكرة، لأنه قد يعل الحديث بسبب أنه تحمل حال المذاكرة؛ لأن المذاكرة يتساهل فيها ولا يكون فيها الاستعداد التام كمجلس التحديث لذا قال عبد الرحمان بن مهدي –رحمه الله– " حَرَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا، عَنِّي فِي الْمُذَاكَرَةِ حَدِيثًا لِأَنِّي إِذَا ذَاكَرْتُ تَسَاهَلْتُ فِي الْحَدِيثِ"[2].

6 / جاء هذا البحث ليسد ثغرة من ثغور البحث العلمي في السنة.

7 / أهمية الإسناد في صحة الحديث،

8 / تعلق هذه الدراسة باختصاصي في علم الحديث.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع :

[1] المزي، تهذيب الكمال، 456/24.

[2] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 37/2.

رأيتُني أختار هذا الموضوع لأسباب لعل أهمها:

1 / التعرف على أقوال العلماء في دفع تلكم المسألة.

2 / الفصل في بعض النزاعات والفتن بين طلاب العلم المتعصبين لبعض الأشخاص.

3 / تميز الإمام البخاري في صناعته الحديثية فهي مدعاة للتأمل والبحث.

4 / جمع بعض شتات هذا الموضوع من كتب السنة وشروحها المتفرقة، وجعلها في موضوع واحد حتى يسهل لطالب العلم الرجوع اليه.

5 / الإشارة إلى عظم مكانة المحدثين الذين جمعوا بين حفظ الحديث وفقهه واسناده.

6 / الإسهام في السنة والدفاع عنها، ورجاء تقديم خدمة للمسلمين عامة وطلاب العلم خاصة، فنسأل الله الإخلاص والقبول.

7 / توفر المادة الغزيرة الوفيرة لهذا البحث، في كتب السنة وشروحها، وفي كتب مختلف الحديث ومشكله، وكتب الفقه المقارن، التي تحتاج إلى الجمع والترتيب؛ وهذا ليسهل الاطلاع عليه.

8 / الإسهام في إثراء المكتبة الاسلامية، بالدراسات التطبيقية في ظل مختلف الحديث.

9 / إبراز جهود الأئمة الأعلام في الذب عن السنة والدفاع عنها، من خلال تقعيد القواعد؛ لفهمها على الوجه الصحيح.

10/ التعرف على شخصية فريدة، وعلم من أعلام الأمة الإسلامية، وقد اعتنى الباحثون بإبراز جوانب كثيرة من حياته.

خامسا: الدراسات السابقة:

عُني الكتاب بشكل عام بالدراسة والعناية بدءا من تحقيقه بعد أن كان مخطوطا، بعد ذلك توالت الدراسات لتعنى كل واحدة منها بجانب معين.

إلا أن موضوع المذاكرة نال من الدراسات نصيبا قليلا، ناهيك عن المذاكرة أو الأحديث التي وردت على سبيل المذاكرة في صحيح البخاري، فإني –حسب اطلاعي– لا أكاد أجد له دراسة

تتعلق به مباشرة، فإنه –وكما ذكرت– باقي الدراسات تتكلم على علوم أخرى مختلفة، وهي عبارة عن رسائل جامعية على مستويات مختلفة، أذكر منها:

1– منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، لدكتور أبو بكر كافي، رسالة ماجستير من جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، إشراف الدكتور حمزة عبد الله المليباري، طبعة دار ابن حزم بيروت، الطبعة : الأولى، 1422 هـ / 2000 م.

2– منهج الإمام البخاري في شرح غريب الحديث من خلال كتابه الجامع الصحيح، نور اليقين جديدي، إشراف د. خريف زتون، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015م.

والملاحظ على ما سبق من الرسالتين أن صحابهما عالجا علوما أخرى لا تتعلق بما سأتناوله من دراسة، رغم الاشتراك في جزء الترجمة .

سادسا: سابعا: المنهج المتبع في البحث :

اعتمدت في الدراسة على المناهج الآتي ذكرها:

– المنهج التاريخي:

وهذا اعتمدت عليه في الترجمة الخاصة بالإمام البخاري –رحمه الله–.

– المنهج الاستقرائي التحليلي:

المنهج الاستقرائي التحليلي وتتمثل مفرداته فيما يلي:

من خلال جمع كلام العلماء في الحكم على أحاديث التي أطلقوا عليها أن الإمام البخاري رواها مذاكرة أو عرض، من خلال صيغة " قال لنا"، أو "قال لي"، ثم تحليلها.

منهجية البحث العامة:

1 / عزو الآيات يكون في المتن بهذه الطريقة [اسم السورة: رقم الآية]، وجعلتها في ما بين هذين الرمزين﴿ ﴾، مع كتابتها بالخط العثماني مثخنة الخط.

عزو الأحاديث يكون ذكر صاحب المصنف الحديثي وعنوان المصنف، ثم الكتاب والباب إن وجدا، رقم الحديث إن وجد، رقم الجزء –إن وجد– والصفحة.

2/ أخرج الأحاديث التي أوردها البخاري على سبيل المذاكرة من خلال تتبع كلام العلماء.

3 / ذكر الأحاديث من غير أسانيد، إلا إذا دعت الحاجة إلى ذكر الإسناد أو بعضه.

4 / أخرج الأحاديث تخريجاً موجزاً، فإن كان في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بهما؛ وإذا كان في غير الصحيحين أو أحدهما بذلت الجهد في تخريجه من كتب السنن الاربعة.

5 / اعتمدت في تخريج الأحاديث على كتب التخريج، وعلى بعض تخريجات العلماء من كتب السنة.

6 / بيان درجة الحديث من خلال ذكر كلام النقاد المتقدمين والمتأخرين؛ فإن لم أجد اكتفيت بذكر كلام أبزر المعاصرين.

7 / نقل أقوال العلماء وعزوها الى مصادرها بتوثيق المعلومات الواردة في المتن بالهامش يكون كالآتي: المؤلف، المؤلف، رقم الجزء إن وُجد، رقم الصفحة. على أن أذكر سائر معلومات الكتاب في فهرس المصادر والمراجع وفق الترتيب الآتي: المؤلف، المؤلف، التحقيق إن وُجد، رقم الطبعة، دار النشر، تاريخ النشر.

8/ المقارنة فيما بينها، ثم الترجيح. ويكون الترجيح بين الأقوال، وذلك من خلال ما توصلت إليه من خلال كلام أهل العلم.

اختصار الترجمة لكل عَلم له قول مستشهد به في النص.

9 / أما عن التوثيق في قائمة المصادر والمراجع فيكون كالآتي:

أ- أذكر سائر معلومات الكتاب في فهرس المصادر والمراجع بهذا الترتيب: المؤلف، المؤلف، التحقيق إن وجد، رقم الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخ النشر.

ب- التزمت أمورا معينة لإفادة المعاني الآتية: الطبع: ط، التحقيق: ت، الصفحة: ص، التاريخ الهجري: هـ، التاريخ الميلادي: م، وهذا من باب الاختصار.

ج- إذا وجدتُ بالمصدر أو المرجع التاريخيْن الهجري والميلادي أثبتهما معا بالطريقة الآتية: التاريخ الهجري /التاريخ الميلادي، وإذا وجدت أحدَهما فقط، أثبت الموجود وحده.

تاسعا– خطة البحث:

مقدمة: فيها تقديم للموضوع وبيان لأهميته، مع طرح الإشكالية، وذكر أسباب اختياره، والأهداف المرجوة منه، ثم الدراسات السابقة له، والمنهج المتبع في دراسته وتحريره، بالإضافة إلى عرض وجيز لخطته، ووصف عام لأهم مصادره ومراجعه، وإشارة إلى العوائق التي واجهت الباحث.

– **الفصل الأول:** قسمته إلى مبحثين، في الأول منها تعريف بالإمام البخاري يتلوه التعريف بالكتاب الذي هو محل الدراسة، صحيح البخاري، وختم الفصل بمبحث تناولت فيه طرق التحمل والأداء في صحيح البخاري.

– **الفصل الثاني:** تناولتُ فيه الروايا ، في الصحيح التي يظن أنها على سبيل المذاكرة، خصص المبحث الأول معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح وطريقة تحملها وحكمها، أما المبحث الثاني فتعرضت فيه للأحاديث التي يعتقد أن البخاري أخذه مذاكرة من هذه المعلقات عن الشيوخ، وقبل ذلك تطرقت لمعنى المعلقات وحكمها في مطلب تمهيدي.

– **الخاتمة:** فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من تحرير البحث، وتوصيات أراها تزيد في خدمة الموضوع ومفيدة للباحثين.

– **الفهارس:** ذيّلت البحث بفهارس فنية لـ: الآيات، والأحاديث، والأشعار، والأعلام، والمصادر والمراجع، و المحتويات.

عاشرا– مصادر ومراجع البحث:

مصادر كثيرة ومراجع نافعة اعتمدت عليها أثناء تحرير البحث، لكن التي تركز اعتمادي عليها هي:

– الشروحات على صحيح البخاري من ذلك: فتح الباري لابن حجر، عمدة القارئ لبدر الدين العيني، الكواكب الدراري للكرماني، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري

–كتب التاريخ والتراجم: أفدت منها في الجزء الخاص بالترجمة، منها: سير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام للذهبي، الأعلام للزركلي.

– المراجع في علوم الحديث: استفدت منها في التعريفات وغيرها.

حادي عشر– صعوبات البحث:

واجهتني عند خوضي غمار هذا البحث صعوبات أذكر منها:

1- لم أقف على مصدر أو مرجع يتعلق بالموضوع مباشرة.

2- صعوبة الترجيح بين الأقوال؛ كونها لا تستند إلى أدلة ظاهرة.

لكني أرجو أن أكون قد وفقت ولو لحد قليل إلى عرض موضوعي هذا في قالب علمي منظم ومرتب، ومرجع الفضل في هذا كله إلى الله عز وجل فلولا توفيقه لما كتبت فيه جرة قلم، ثم لا أنسى فضل من كان هذا البحث تحت إشرافه،أ.د. "يوسف عبد اللاوي"؛ فقد ازدان ببصماته، وتدعمت منهجية صياغته، وحسن عرضه بتوجيهاته وملاحظاته، فجزاه الله عني كل خير، وجعله من أوليائه وأحبابه.

وبما أن هذا الجهد جهد بشري، فهو لن يخلو من الخطأ والسقط، فربما غفلت عن بعض جوانبه، أو ضيقت واسعا فيه جراء سوء فهم أو ضعف تأويل، أو قصرت فيه ما كان شأنه التطويل؛ لذا أسترشد المناقشين لتصحيح خلل حاصل، وأطلب نصحهم لتقويم ما وجد فيه من باطل، سواء كان في شكل الموضوع أو مضمونه، وصل اللهم وسلم على نبيك المصطفى الكريم، وعلى آله وصحبه وتابعيهم أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

الفصل الأول: نبذة عن البخاري وصحيحه وطرق التحمل والأداء فيه

المبحث الأول: نبذة عن البخاري وصحيحه.

المطلب الأول: نبذة عن البخاري.

المطلب الثاني: نبذة عن صحيح البخاري.

المبحث الأول: نبذة عن البخاري وصحيحه.

المطلب الأول: نبذة عن الإمام البخاري.

تمهيد:

هذا المطلب يتعرض لتعريف بشخصية الإمام البخاري –رحمه الله– من حيث التعرف على تسميته ونسبه، ومولده ونشأته وطلبه للعلم، كما يطلعنا على رحلاته ومعرفة شيوخه وتلاميذه، ومعرفة مؤلفاته وثناء العلماء عليه ووزنه العلمي، في الأخير معرفة محنته ووفاته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده

البند الأول: اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري ، وَقِيْلَ: بَذْدُزْبَه[1].

وقال ابن ماكولا[2]: بردزبه براء ودال وزاي وباء معجمة بواحدة فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي الإمام في الحديث، جد إبراهيم هذا بردزبه، وهو بالبخارية، ومعناه بالعربية: الزراع[3].

قال الحافظ ابن حجر[4] –رحمه الله–: "هَذَا هُوَ الْمَشْهُور فِي ضَبطه "[5].

أَسلَمَ المُغِيْرَةُ عَلَى يَدِي اليَمَان الجُعْفِيِّ وَالِي بُخَارَى نسب إليهم بالولاء" والبخاري قيل له جعفي لأن أبا جده أسلم على يدي أبي جد عبد الله المسندي[6]، ويمان جعفي فنسب إليه لأنه مولاه من

---

[1] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 391/12.

[2] هو أَبُو نَصْرٍ عَلِيُّ الأَمِيْرُ الكَبِيْرُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، البَغْدَادِيُّ، العِجْلِيُّ؛ وَعِجل: هم بطنٌ مِنْ بَكْر بنِ وَائِلٍ ثُمَّ مِنْ رَبِيْعَة أَخِي مُضَرَ ابْنَيْ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عدنَان، صَاحِبُ كِتَابِ الإِكمَال، توفي مقتولا سنة 475هـ، ينظر: المصدر نفسه، 576/18.

[3] ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، 258/1.

[4] أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد...العسقلاني، شهرته بابن حجر –بفتح الحاء المهملة والجيم بعدها راء– لقب بالحافظ، كان شافعي المذهب توفي852هـ، ينظر: السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر،105/1،101.

[5] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 477/1.

[6] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بن جعفر بن اليَمَان بن أحنس بن خُنَيْس، الحافظ أبو جعفر الْجُعْفِيّ البخاريّ الْمُسْنَدي، إمام الحديث في عصره، وكان يُلَقَّب بالْمُسْنَديّ، وهو من المعروفين من أهل العدالة والصِّدق، صاحب سُنَّةٍ وجماعة وإتقان، توفي سنة 229هـ. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، 608/5.

فوق"[1]، وَكَانَ مَجُوْسِيّاً، وَطَلَبَ إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ العِلْمَ. قال البُخَارِي –رحمه الله–: سَمِعَ أَبِي مِنْ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، وَرَأَى حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ، وَصَافحَ ابْنَ المُبَارَكِ بكلتَا يَدَيْهِ"[2].

البند الثاني: مولده:

ولد أبو عبد الله محمد بن اسما ل البخاري يوم الجمعة بعد صلاتها، لثلاث عشرة ليلةً خلت من شهر شوَّال، سنة أربع وتسعين ومائة، "بِبُخارى"، وقد ذكر البخاري أنَّه وجد تاريخ مولده بخطِّ أبيه. ذهبت عيناه في صِغَره، فرأت أمُّه خليلَ الرحمن إبراهيم – عليه الصلاة والسلام – في المنام، فقال لها: "يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك أو بكائك"، فأصبح وقد ردَّ الله له بصره[3].

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه

البند الأول: شيوخه:

لقد أخذ الإمام البخاري رحمه الله على كثير من الشيوخ، حيث قال: "كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلاّ صاحب حديث كلّهم كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"[4].

نذكر أشهرهم على البلدان[5] :

سَمِعَ بِبُخَارَى قَبْلَ أَنْ يرتحلَ مِنْ: عَبْد الله بنِ مُحَمَّد الجُعْفِيِّ المُسْنديِّ.

ببلخٍ مِنْ: مكّيِّ بنِ إِبْرَاهِيْمَ، وَهُوَ مِنْ عَوَالِي شُيوخِه.

بِمَرْوَ مِنْ: عبدَانَ بنِ عُثْمَانَ، وَعَلِيِّ بنِ الحَسَنِ بنِ شَقِيْقٍ، وَصَدَقَةَ بنِ الفَضْلِ، وَجَمَاعَةٍ.

بِنَيْسَابُوْرَ مِنْ: يَحْيَى بنِ يَحْيَى.

بِالرَّيِّ من: إِبْرَاهِيْمَ بنِ مُوْسَى.

بِبَغْدَادَ من: مُحَمَّد بنِ عِيْسَى بنِ الطَّبَّاعِ.

بِالبَصْرَةِ مِنْ: أبي عَاصِمٍ النَّبِيْلِ.

---

1 الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 6/2.

2 ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 392/12.

3 ينظر: المصدر نفسه، ص392/12.

4 الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، 11/1.

5 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 391/12.

بِالْكُوْفَةِ مِنْ: عُبَيْدِ اللهِ بنِ مُوْسَى، وَأَبِي نُعَيْمٍ.
وَبِمَكَّةَ مِنْ: الحُمَيْدِيِّ.
بَالمَدِيْنَةِ مِنْ: عَبْدِ العَزِيْزِ الأُوَيسِيِّ.
بمصر: سَعِيْدَ بنَ أَبِي مَرْيَمَ.
وبَالشَّامِ: آدَمَ بنَ أَبِي إِيَاسٍ
البند الثاني: تلاميذه: [1]
رَوَى عَنْهُ خلقٌ كَثِيْرٌ، مِنْهُم: أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ إِسْحَاقَ الحَرْبِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ يُوْسُفَ الفِرَبْرِيُّ رَاوِي (الصَّحِيْحِ)، وَأَمَمٌ لاَ يُحصَونَ.
وَرَوَى عَنْهُ: مُسْلِمٌ فِي غَيْرِ (صَحِيْحِه)

الفرع الثالث: طلبه للعلم ومؤلفاته.

البند الأول: طلبه للعلم:

"طلب الإمام البخاري العلم في سن مبكر وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب حيث قال عن نفسه "أُلْهِمْتُ حِفْظَ الحَدِيْثِ وَأَنَا فِي الكُتَّابِ"[2]، واستمر على ذلك –رحمه الله– حتى حصّل خيرا كثيرا.

البند الثاني: مؤلفاته:

لقد ألف البخاري –رحمه الله– كتبا كثيرة في فنون متنوعة من الحديث وعلومه وغيرها من الفنون وكانت مؤلفاته عمدة الدارسين والباحثين نذكر بعضها من المطبوع:

1–**الجامع الصحيح** وهو محل دراستنا ولأهميته فقد سمعه عن البخاري –رحمه الله– خلق كثير ولذا قال الفربري[3] –رحمه الله– "سَمِعَ الصحيح من البخاري معي نحو سبعين أَلْفًا لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ غَيْرِي"[4].

---

[1] ينظر: المصدر السابق، 394/12.

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 391/12.

[3] أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ يُوْسُفَ بنِ مَطَرٍ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، العَالِمُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ يُوْسُفَ بنِ مَطَرِ بنِ صَالِحِ بنِ بِشْرٍ الفِرَبْرِيُّ، رَاوِي (الجَامِعِ الصَّحِيْحِ) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ البُخَارِيِّ، سَمِعَهُ مِنْهُ بِفَرَبْرَ مَرَّتَينِ، توفي320، سير أعلام النبلاء ،10/15.

[4] ابن كثير، البداية والنهاية، 527/14.

2- الأدب المفرد.

طبعته دار البشائر الإسلامية – بيروت ، 1409 – 1989، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي، عدد الأجزاء : 1.

وطبعته مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، بتحقيق سمير بن أمين الزهيري، مستفيدًا من تخريجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، عدد الأجزاء: [1].

3- التاريخ الكبير. طبع عدة طبعات منها:

طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان عدد الأجزاء: 8.

4- التاريخ الأوسط. طبع عدة طبعات منها:

طبعته دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة تحقيق، محمود إبراهيم زايد، الطبعة: الأولى، 1397 – 1977، عدد الأجزاء: جزئين في كتاب واحد.

5- التاريخ الصغير.

6- خلق أفعال العباد. طبع عدة طبعات منها:

طبعة دار المعارف السعودية - الرياض تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، عدد الأجزاء: 1.

7- **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة.** طبعته دار الأرقم – الكويت، الطبعة الأولى ، 1404 – 1983، تحقيق : أحمد الشريف، عدد الأجزاء : 1.

الفرع الرابع: ثناء العلماء عليه ومحنته ووفاته.

البند الأول: ثناء العلماء عليه:

جعل الله للإمام البخاري القبول لكتابه الجامع الصحيح ، فما زال العلماء وأصحاب التَّراجِم منذ عصره يُثنون عليه وعلى كتابه "الصحيح"، وقد أثنى عليه العلماء أيما ثناء؛ وهذه بعض أقوال وثناء أهل العِلم عليه:

قال الإمام أحمد[1] –رحمه الله–: "مَا أخرجت خراسان مثل مُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِيّ2""

قال البخاري –رحمه الله–: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني وربما كنت أغرب عَلَيْه"[3].

"فَكَانَ عَلِيّ بن الْمَدِينِيّ[4] إِذا بلغه ذَلِك عَن البُخَارِيّ يَقُول دعوا قَوْله فَإِنَّهُ مَا رأى مثل نَفسه"[5].

قال الإمام مسلم[6] –رحمه الله–: "دَعْنِي أُقَبِّلْ رجليكَ يَا أُسْتَاذَ الأُسْتَاذِين، وَسَيِّدَ المُحَدِّثِيْنَ، وَطبيبَ الحَدِيْث فِي عِلَله[7]".

وَقَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمذِيُّ[8] –رحمه الله–: "لَمْ أَرَ بِالعِرَاقِ وَلاَ بِخُرَاسَانَ فِي مَعْنَى العِلَلِ وَالتَّارِيْخِ وَمَعْرِفَةِ الأَسَانِيْدِ أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ[9]"

---

[1] هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل، ولد سنة 164هـ. صاحب المسند، والمذهب الحنبلي، ابتلي بفتنة خلق القرآن، فثبت على الحق، وصبر على الابتلاء، فاستحق أن يكون إمام أهل السنة والجماعة، توفي سنة 241هـ. أنظر سير أعلام النبلاء ،11 / 177.

[2] المزي، تهذيب الكمال، 451/24.

[3] المصدر نفسه، 451/24.

[4] أَبُو الحَسَنِ، ابْنُ المَدِيْنِيِّ عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ جَعْفَرٍ، الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ–شيخ البخاري–، صاحب علل الحديث ومعرفة الرجال، توفي سنة 178هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 42/11.

[5] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 347/1.

[6] الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق ، أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج بن مسلم ، القشيري النيسابوري ، صاحب " الصحيح"، – تلميذ البخاري–، توفي سنة 261هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 557/12.

[7] المصدر نفسه، 432/12.

[8] محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ، وقيل : هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن، الحافظ ، العلم ، ، الإمام ، البارع ابن عيسى السلمي الترمذي الضرير، " الجامع "، اخْتُلِفَ فِيْهِ، فَقِيْلَ: وُلِدَ أَعْمَى، وَالصَّحِيْحُ أَنَّهُ أَضَرَّ فِي كِبَرِه، بَعْدَ رِحْلَتِه وَكِتَابَتِه العِلْمَ–تلميذ البخاري–، توفي سنة 279هـ، المصدر السابق، 270/13.

[9] المصدر نفسه، 432/12.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الدارمي[1] –رحمه الله–: "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ أَفْقَهُنَا وَأَعْلَمُنَا وَأَغْوَصُنَا وَأَكْثَرُنَا طَلَبًا"[2].

البند الثاني: محنته ووفاته

أولا: محنته:

امتُحِن الإمام البخاري مرّتين، الأولى كانت مع شيخه محمد بن يحيى الذهلي على رأس جماعة من نهاء والمحدّثين في عصره، حيث اتّهِم البخاري بمسألة القول باللفظ بالقرآن وهل هو مخلوق، وأما محنته الثانية مع حاكم بخاري خالد بن أحمد الذهلي الأمير خليفة بخارى سأل أن يحضر منزله فيقرأ «الجامع» و «التاريخ» على أولاده فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده، فراسله أن يعقد مجلسا لأولاده لا يحضره غيرهم فامتنع عن ذلك أيضا وَقَالَ: لا يسعني أن أخص بالسماع قوما دون قوم، فاستعان خالد بن أحمد بحريث بن أبي الورقاء وغيره ببخارى عليه، حتى تكلموا في مذهبه، ونفاه عن البلد، فدعا عليهم أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل قَالَ: اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم...[3]

ثانيا: وفاته:

"تُوُفِّيَ البُخَارِيُّ لَيْلَةَ السَّبْت، لَيْلَةَ الفِطْرِ، عِنْدَ صَلاَةِ العِشَاءِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الفِطْرِ بَعْدَ صَلاَةِ الظُّهْرِ، سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وَعَاشَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّيْنَ سَنَةً إِلاَّ ثَلاَثَةَ عَشَرَ يَوْماً–رحمهُ الله رحمةً واسعةً"[4].

1 عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، الإمام ، العلامة ، الحافظ ، الناقد شيخ تلك الديار ، أبو سعيد ، التميمي ، الدارمي ، السجستاني ، صاحب " المسند"، توفي سنة 255هـ، المصدر نفسه، 319/13.

2 ابن كثير، البداية والنهاية، 33/11.

3 ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 32/2.

4 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 468/12.

المطلب الثاني: نبذة عن صحيح البخاري

الفرع الأول: اسم الكتاب

الفرع الثاني: سبب التأليف

الفرع الثالث: قيمة الكتاب العلمية

المطلب الثاني: نبذة عن صحيح البخاري

الفرع الأول: اسم الكتاب

سمى الإمام البخاري –رحمه الله– كتابه "الْجَامِع الصَّحِيح المسند من حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسنته وأيامه[1]".

مفردات عنوان الكتاب:

الجامع: كل كتاب يَجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والسير، والمناقب، والرِّقاق، والفتن، وأخبار يوم القيامة، مثل "الجامع الصحيح للبخاري[2]"، وهي ثمانية.

الصَّحِيح: الذي توفرت فيه شروط الحديث الصحيح.

المسند: له ثلاثة معانٍ[3]، منها الحديث المرفوع المتصل سندا[4].

الفرع الثاني: سبب التأليف

ذَكَرَ الحافظ ابن حجر ثلاثةً من الأسباب الباعِثة لتصنيف البخاري "الجامع الصّحيح"، ولا مانع من أنْ تكون كلُّها مجتمعةً هي التي حرَّكت بواعث تصنيفه لدى البخاري، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تجريد الحديث الصَّحيح من غيره وذلك لَمَّا رَأى البُخَارِيّ –رحمه الله– التصانيف جَامِعَة بَين مَا يدْخل تَحت التَّصْحِيح والتحسين وَالْكثير مِنْهَا يَشْمَلهُ التَّضْعِيف فَلَا يُقَال لغثه سمين فحرك همته لجمع الحَدِيث الصَّحِيح الَّذِي لَا يرتاب فِيهِ أَمِين وقوى عزمه ما سمعه من شيخه إسحاق –رحمه الله–.

2- قَالَ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ كُنَّا عِنْد إِسْحَاق بن رَاهُويه فَقَالَ لَو جمعتم كتابا مُخْتَصرا لصحيح سُنَّة رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَوَقع ذَلِك فِي قلبِي فَأخذت فِي جمع الْجَامِع الصَّحِيح[5].

---

1 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 8/1.

2 محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث، ص208.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص19.

4 المرجع نفسه، ص19.

5 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 7/1.

3- قَالَ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ" رَأَيْت النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وكأنني وَاقِف بَيْن يَدِيهِ وَبِيَدِي مروحة أذب بهَا عَنهُ فَسَأَلت بعض المعبرين فَقَالَ لي أَنْت تذب عَنهُ الْكَذِب فَهُوَ الَّذِي حملني على إِخرَاج الْجَامِع الصَّحِيح"[1].

قَالَ الْفربرِي أَيْضا "سَمِعت مُحَمَّد بن أبي حَاتِم الوراق يَقُول رَأَيْت مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ فِي الْمَنَام يمشي خلف والنبي يمشي فَكلما رفع قدمه وضع البُخَارِيّ قدمه فِي ذَلِك الْموضع وَقَالَ الْحَافِظ أَبُو أَحْمد بن عدي سَمِعت الْفربرِي يَقُول سَمِعت نجم بن فُضَيْل وَكَانَ من أهل الْفَهم، يَقُول فَذكر نَحْو هَذَا الْمَنَام أَنه رَآهُ أَيْضا"[2].

الفرع الثالث: قيمة الكتاب العلمية

قَالَ أبو عبد الله –رحمه الله–: "لَمْ أَخرِّجْ فِي الكِتَابِ إِلاَّ صَحِيْحاً، وَمَا تركتُ مِنَ الصَّحِيْحِ أَكْثَرُ"[3].

"اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد"[4].

أثنى عليه العقيلي[5] قائلا: "لما ألف البُخَارِيّ كتاب الصَّحِيح عرضه على أَحْمد بن حَنْبَل وَيحيى بن معِين وعَلى بن الْمَدِينِيّ وَغَيرهم فاستحسنوه وشهدوا لَهُ بِالصِّحَّةِ الا فِي أَرْبَعَة أَحَادِيث قَالَ الْعقيلِيّ وَالْقَوْل فِيهَا قَول البُخَارِيّ وَهِي صَحِيحَة"[6].

–"جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحاً على قول من نازعه"[7]، أي أي أن الظفر يكون للإمام البخاري –رحمه الله–.

---

1 المصدر السابق 7/1.

2 المصدر نفسه، 7/1.

3 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 471/12.

4 محي الدين النووي، المنهاج، 14/1.

5 الإمام الحافظ الناقد أبو جعفر ، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد ، العقيلي الحجازي ، مصنف كتاب "الضعفاء"، قَالَ القَاضِي أَبُو الحَسَنِ بنُ القَطَّانَ الفَاسِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ العُقَيْلِيُّ ثِقَةٌ، جليلُ القَدْرِ، عالم الحَدِيْثِ، مُقَدَّم فِي الحِفْظِ، توفي سنة322هـ، الذهبي، ينظر سير أعلام النبلاء، 236/15.

6 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 7/1.

7 ابن تيمية، التوسل والوسيلة، 185.

وتظهر أهمية الكتاب فيما حواه من فقه الحديث حتى قيل "فقه البخاري في تراجمه"[1].

وما أحسن ما قال الشاعر:[2]

(صَحِيْحُ البُخَارِيِّ) لَوْ أَنْصَفُوهُ *** لَمَا خُطَّ إلاَّ بِمَاءِ الذَّهَبْ
هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ الهُدَى وَالعمَى *** هُوَ السَّدُّ بَيْنَ الفَتَى وَالعَطَبْ
أَسَانِيْدُ مِثْلُ نُجُومِ السَّمَاءِ ***أَمَامَ مُتُوْنٍ كَمِثْلِ الشُّهُبْ
بِهِ قَامَ مِيْزَانُ دِيْنِ الرَّسُوْلِ *** وَدَانَ بِهِ العُجْمُ بَعْدَ العَرَبْ
حِجَابٌ مِنَ النَّارِ لاَ شَكَّ فِيْهِ *** تَمَيَّزَ بَيْنَ الرِّضَى وَالغَضَبْ
وَسِتْرٌ رَقِيْقٌ إِلَى المُصْطَفَى *** وَنصٌّ مُبِيْنٌ لِكَشْفِ الرِّيَبْ
فَيَا عَالِماً أَجْمَعَ العَالِمُوْنَ *** عَلَى فَضْلِ رُتْبَتِهِ فِي الرُّتَبْ
سَبَقْتَ الأَئِمَّةَ فِيْمَا جَمَعْتَ ***وَفُزْتَ عَلَى رَغْمِهِمْ بِالقَصَبْ
نَفَيْتَ الضَّعِيْفَ مِنَ النَّاقِلِيْنَ***وَمَنْ كَانَ مُتَّهَماً بِالكَذِبْ
وَأَبْرَزْتَ فِي حُسْنِ تَرْتِيْبِهِ *** وَتَبْوِيْبِهِ عَجَباً لِلْعَجَبْ
فَأَعطَاكَ مَولاَكَ مَا تَشْتَهِيْهِ *** وَأَجْزَلَ حَظَّكَ فِيْمَا وَهَبْ

1 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 13/1.

2 ابن كثير، البداية والنهاية، 27/11.

المبحث الثاني: طرق التحمل والأداء في صحيح البخاري

المطلب الأول: طرق التحمل وصيغ أدائها في صحيح البخاري

الفرع الأول: السماع

الفرع الثاني: باب القراءة والعرض على المحدث

الفرع الثالث: المناولة

الفرع الرابع: المكاتبة

المطلب الثاني: المذاكرة ومكانتها في طرق التحمل

الفرع الأول: معنى المذاكرة

الفرع الثاني: تصنيف المذاكرة في طرق التحمل

الفرع الثالث: درجة المذاكرة في طرق التحمل

الفرع الرابع: صيغ أداء الحديث لمن تحمله في المذاكرة

المبحث الثاني: طرق التحمل والأداء في صحيح البخاري

المطلب الأول: طرق التحمل وصيغ أدائها في صحيح البخاري

اهتم المسلمون بالحديث النبي صلى الله عليه وسلم اهتماما كبيرا، وقد تجلى ذلك في حرصهم على حفظه ونقله وتبليغه منذ الصدر الأول للإسلام، منتهجين منهجا علميا دقيقا يتسم الموضوعية، هادفين منه خدمة السنة النبوية من حيث بيانها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، فنشأ من ذلكم الحرص وذلكم المنهج علوم كثيرة منها: علم تحمل الحديث وهي أنواع كثيرة،

كما قال القاضي[1]: "اعلم أن طريق النقل ووجوه الأخذ وأصول الرواية على أنواع كثيرة ويجمعها ثمانية ضروب وكل ضرب منها له فروع وشعوب ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل ومنها ما يختلف فيه "[2]، إلى أن قال –رحمه الله–: "أولها السماع من لفظ الشيخ، وثانيها القراءة عليه، وثالثها المناولة ورابعها الكتابة، وخامسها الإجازة، وسادسها الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته، وسابعها وصيته بكتبه له، وثامنها الوقوف على خط الراوي فقط"[3].

وقد ذُكر بعضا منها في صحيح الإمام البخاري –رحمه الله– ومثال ذلك:

الفرع الأول: السماع

وهو أن يقرأ الشيخ الحديث من حفظه أو من كتاب، والحضور يسمعون لفظه وهو منقسم إلى إملاء أو تحديث، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين[4].

وقد ترجم الإمام البخاري – رحمه الله– على ما يدل على السماع بقوله:

"باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا" ثم قال، وَقَالَ لَنَا الحُمَيْدِيُّ: "كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ وَاحِدًا وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

1 الإمام العلامة الحافظ الأوحد ، شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي ، ثم السبتي المالكي، صاحب " الإكمال في شرح صحيح مسلم "كمل به كتاب " المعلم " للمازري، توفي سنة 544هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 20/215،212.

2 القاضي، الإلماع، ص68.

3 المصدر نفسه، ص68.

4 ينظر: المصدر نفسه، ص69.

وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ وَقَالَ شَقِيقٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً وَقَالَ حُذَيْفَةُ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ"[1] .

هذه ثلاث تعاليق أوردها تنبيها على أن الصحابي تارة كان يقول: حدثنا، وتارة كان يقول: سمعت، فدل ذلك على أنه لا فرق بينهما[2]، والمواضع الثلاثة موصولة في الصحيح.

الفرع الثاني: باب القراءة والعرض على المحدث

وهي سماع قراءة الغير، سواء كنت أنت القارئ أو غيرك وأنت تسمع أو قرأت في كتاب أو من حفظ أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أويمسك أصله ولا خلاف أنها رواية صحيحة[3].

وقد بوّب الإمام البخاري في كتاب العلم بهذا " باب القراءة والعرض على المحدث "

القِراءةُ والعرض على المحدِّث ورأَى الحسن، والثَّوريَّ، ومالك: «القراءة جائزةَ» واحتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي القِرَاءَةِ عَلَى العَالِمِ " بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ: قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: آللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: «فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ»

وَاحْتَجَّ مَالِكٌ: " بِالصَّكِّ[4] يُقْرَأُ عَلَى القَوْمِ[5].

الفرع الثالث: المناولة

وهي أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخة منه وقد صححها أو أحاديث من حديثه وقد انتخبها وكتبها بخطه أو كتبت عنه فعرفها فيقول للطالب هذه روايتي فاروها عني ويدفعها إليه أو ، له خذها فانسخها وقابل بها وقد أجزت لك أن تحدث بها عني أو اروها عني، وهذه مناولة مقرونة بالإجازة والمناولة أنواع وهذه أرفعها[6].

يرى الإمام البخاري صحة الرواية بالمناولة فقد ترجم في صحيحه في كتاب العلم بما يدل على ذلك حيث قال: "باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان"

---

[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا، حديث رقم: 61 22/1.

[2] بدر الدين العيني، عمدة القاري، 11/2.

[3] ينظر: القاضي عياض، الإلماع، ص70.

[4] قَالَ الْجَوْهَرِيُّ الصَّكُّ يَعْنِي بِالْفَتْحِ الْكِتَابُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ وَالْجَمْعُ صِكَاكٌ وَصُكُوكٌ وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَكْتُوبُ، أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري، 16/2.

[5] رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم وقول الله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[طه: 114]، 22/1.

[6] ينظر: القاضي عياض، الإلماع، ص79.

لَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَسَخَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ المَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الآفَاقِ، وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أَنسٍ ذلك جائزا واحتجَّ بعض أَهلِ الحجازِ في المناولَة بحديث النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ: «لاَ تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا». فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ المَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

الفرع الرابع: المكاتبة

"وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب، وهو غائب شيئا من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك، وهو حاضر، ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه، وهي على نوعين؛ أحدهما أن تتجرد المكاتبة عن الإجازة، والأخرى أن تقترن بالإجازة"[2].

يرى الإمام البخاري صحة الرواية بالمكاتبة فقد بدأ حديث بقوله: كتب لي.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّه: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: «وَكَانَ عِنْدَهُمْ ضَيْفٌ لَهُمْ، فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَذْبَحُوا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ، لِيَأْكُلَ ضَيْفُهُمْ، فَذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلاَةِ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الذَّبْحَ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، عِنْدِي عَنَاقٌ جَذَعٌ، عَنَاقُ لَبَنٍ، هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْ لَحْمٍ

فَكَانَ ابْنُ عَوْنٍ، يَقِفُ فِي هَذَا المَكَانِ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ، وَيُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، بِمِثْلِ هَذَا الحَدِيثِ، وَيَقِفُ فِي هَذَا المَكَانِ، وَيَقُولُ: «لاَ أَدْرِي أَبَلَغَتِ الرُّخْصَةُ غَيْرَهُ أَمْ لاَ»[3].

المطلب الثاني: المذاكرة ومكانتها في طرق التحمل

الفرع الأول: معنى المذاكرة

لغة: ذكر: الذِّكْرُ: الحِفْظُ لِلشَّيْءِ تَذْكُرُه، و"الذِّكْر" جَرْيُ الشَّيْءِ عَلَى لِسَانِكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: 63]

قَالَ أَبو إِسحاق: مَعْنَاهُ ادْرُسُوا مَا فِيهِ.

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: 55]

---

1 رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ،21/1.

2 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص173.

3 رواه البخاري في صحيحه كتاب الأيمان والنذور، باب إِذَا حَنِثَ نَاسِيًا فِي الأَيْمَانِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: 5] وَقَالَ: ﴿لاَ تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: 73]، حديث رقم: 6673، 137/8.

والذِّكْرُ والذِّكْرى، بِالْكَسْرِ: نَقِيضُ النِّسْيَانِ، وَكَذَلِكَ الذُّكْرَةُ[1].

اصطلاحا: إن المذاكرة في العصور المتقدمة كانت واقعا تطبيقيا عمليا، بحيث لم يدون عنها إلا شذرات متناثرة في بطون الكتب المتنوعة، وكانت تدل على معنى فلم تخص عندهم بتعريف فضلا على أنها لم تكن من طرق التحمل المعتمدة، وقد صاغ بعض المعاصرين تعاريف للمذاكرة نذكر منها:

"هي في الأصل: طرح موضوعٍ للبحث بين اثنين أو أكثر، وقد يكون الموضوع مسألةً فقهية، أو حديثية، أو لغوية، أو نحوية، أو غير ذلك"[2] .

"مطارحات علمية ومساجلات حديثية، يعرض فيها الجلساء من حفاظ الحديث وطلبته لذكر فوائد الأحاديث وغرائب الأسانيد وخفي التعليلات، يسأل بعضهم بعضاً عن ذلك، ويفيد الواحد منهم الآخر ما غاب عنه"[3].

الفرع الثاني: تصنيف المذاكرة في طرق التحمل

يدخل التحمل عند المذاكرة في السماع من لفظ الشيخ، لأن المذاكر يسمع شيخه أو قرينه يذكر الحديث فيتحمله.

ولكن في بعض الأحيان وعند الاختلاف قد يخرج الشيخ أو القرين كتابه ويطلب من مذاكره أن يقرأ ما فيه فتكون كأنها عرض.

الفرع الثالث: درجة المذاكرة في طرق التحمل

إن الشيخ والطالب عند السماع والعرض يكون قبل المجيئ لمجلس التحديث يكون مستعدا استعدادا تاما أما المذاكرة فليس فيها ذلك الاستعداد، فهل ما أخذ سماعا أو عرضا في المذاكرة يعتبر في قوة السماع أو العرض؟

فنجيب بأن العلماء قالوا: إن درجة التحمل في حال المذاكرة هي أضعف درجات التحمل، وذلك لثلاثة أسباب هي:

1- الأداء في حال المذاكرة يكون غالبا من الحفظ لا من الكتاب.

---

1 ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، مادة: ذكر، 308/4.

2 إبراهيم اللاحم، الجرح والتعديل، ص62.

3 حاتم بن عارف العوني، نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية، ص35.

2- التساهل في الأداء حال المذاكرة لأن من عادتهم في المذاكرة:

- اختصار المتن وأداء الحديث بالمعنى.
- اختصار الإسناد.
- الرواية عمّن لا يرضون الرواية عنه في التحديث لأن الشيخ غالبا ينتقي.
- ذكر الأحاديث المنكرة.
- ذكر ما لم يتوثقوا من صحته.

3- الحرص على الإغراب التي ليست عند مذاكره، لانها تعتبر أحسن ما عندهم.

ولذا كان جماعة من الحفاظ يمنعون من أن يحمل عنهم في المذاكرة شيء، منهم: عبد الرحمان بن مهدي ، وأبو زرعة الرازي ، وذلك لما يقع فيها من المساهلة مع أن الحفظ خوان[1].

وقد روى الخطيب[2] بسنده عن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، قال: «حَرَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا، عَنِّي فِي الْمُذَاكَرَةِ حَدِيثًا لِأَنِّي إِذَا ذَاكَرْتُ تَسَاهَلْتُ فِي الْحَدِيثِ»[3].

الفرع الرابع: صيغ أداء الحديث لمن تحمله في المذاكرة:

يستعملون ما تحمله الراوي في حال المذاكرة ألفاظا خاصة تختلف عن ألفاظ ما تحمله الراوي سماعا أو عرضا لكي لا يلتبسان مع بعضهما، فيستعملون في حال ما تحمله في المذاكرة ألفاظا مخصوصة مثل: قال لي، أو ذكر لي، أو سمعت فلانا عند مذاكرته، أو ذاكرت فلان فسمعته يقول...إلخ.

ولقد استعمل البخاري بعض هذه الألفاظ في صحيحه، فهل يعني هذا أن البخاري أخذ هذه الأحاديث مذاكرة؟. هذا ما سنتعرض له في الفصل الثاني بالدراسة والتقرير.

---

[1] ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص342.

2 إمام الأوحد ، العلامة المفتي ، الحافظ الناقد ، محدث الوقت أبو بكر ، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب "تاريخ بغداد"، وخاتمة الحفاظ، توفي سنة 463هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 270/18.

3 ينظر: الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 37/2.

الفصل الثاني: الروايات في الصحيح التي يظن أنها على سبيل المذاكرة

مطلب تمهيدي عن معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح:

الفرع الأول: تعريف المعلقات في الحديث وحكمها:

الفرع الثاني: تعريف المعلقات في صحيح البخاري وحكمها:

الفرع الثالث: أقسام معلقات البخاري عن شيوخه:

المبحث الأول: معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح وطريقة تحملها وحكمها:

المطلب الأول: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها مذاكرة

المطلب الثاني: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها إجازة أو مناولة:

الفصل الثاني: الروايات في الصحيح التي يظن أنها على سبيل المذاكرة

اختلف العلماء هل توجد أحاديث في الصحيح الجامع أخذها البخاري مذاكرة، ودارت مظان وجودها في معلقات البخاري على شيوخه، ومنه ينبغي لنا التعرض إلى هذا القسم من الأحاديث أي – معلقات البخاري عن شيوخه– في الجامع الصحيح ونتعرض لذلك في مبحثين:

المبحث الأول: نسلط فيه الضوء على معلقات البخاري عن شيوخه، وحكم هذا القسم وهل يدل على أن البخاري تحمله مذاكرة أو لا؟.

أما المبحث الثاني فنتعرض فيه لإحصاء ما يعتقد أن البخاري أخذه مذاكرة من هذه المعلقات عن الشيوخ، وقبل ذلك سنتطرق لمعنى المعلقات وحكمها في مطلب تمهيدي.

مطلب تمهيدي عن معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح:

الفرع الأول: تعريف المعلقات في الحديث وحكمها:

المعلق: عرّفه ابن الصلاح[1] بقوله: "الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر"[2].

قال ابن حجر–رحمه الله–: "سواءٌ كان الساقطُ واحداً، أم أكثر"[3].

حكم المعلقات: أنها من نوع الحديث المقطوع غير المسند المتصل.

قال العراقي[4]: " التعليق منقطع قطعا"[5].

وعليه فالحديث المعلّق يندرج تحت الضعيف؛ لأنّه فقد شرطًا من شروط قبول الحديث وهو: اتصال السند بسبب حذف راو أو أكثر من رواته، ونحن لا نعلم حال ذلك الراوي المحذوف.

الفرع الثاني: تعريف المعلقات في صحيح البخاري وحكمها:

---

1 الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتي صلاح الدين عبد الرحمان بن عثمان بن موسى بن أبي النصر الكردي الشهرزوري، الموصلي الشافعي، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، توفي سنة 643هـ ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 140/23.

2 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص24.

3 ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر،80/1.

4 عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، من كبار حفاظ الحديث. أصله من الكرد، المصري الشافعي، من كتبه الألفية في المصطلح وأخرى في السيرة، توفي سنة 806 هـ،

5 العراقي، التقييد والإيضاح، ص92.

عرّف ابن حجر التعليق الذي يأتي به البخاري في كتابه الجامع بـ: " أَن يحذف من أول الْإِسْنَاد رجلا فَصَاعِدا معبرا بِصِيغَة لَا تَقْتَضِي التَّصْرِيح بِالسَّمَاعِ مثل قَالَ وروى وَزَاد وَذكر أَو يرْوى وَيذكر وَيُقَال وَمَا أشبه ذَلِك من صِيغ الْجَزْم والتمريض".[1]

الفرع الثالث: أقسام معلقات البخاري عن شيوخه:

القسم الأول: صيغة «قال» أضعف من التي تليها «قال لنا» فهي صيغةٌ ضعيفةٌ في الاتصال

قال الإمام الذهبي[2]: فصيغةُ "قال" لا تدلُّ على اتصال.3

القسم الثاني: صيغة «قال لنا» ند البخاري؛ وأضرابها هي صيغةٌ صريحةٌ في الاتصال وليست مِن التعليق في شيء.

قال ابن حجر- رحمه الله- " إِذا قَالَ البُخَارِيّ قَالَ لنا أَو قَالَ لي أَو زادنا أَو زادني أَو ذكر لنا أَو ذكر لي فَهُوَ وَإِن ألحقهُ بعض من صنف فِي الْأَطْرَاف بالتعاليق فَلَيْسَ مِنْهَا بل هُوَ مُتَّصِل صَرِيح فِي الِاتِّصَال"[4]

إن هذه الصيغةٌ صريحةٌ في الاتصال، لكن قد اختلفوا في طريقة تحمل البخاري لهذا القسم من الأحاديث وهذا ما سنخوض فيه في المبحثين القادمين.

1 ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، 7/2.

2 الذَّهَبِيُّ: الْمُصَنِّفُ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايْمَازَ ابْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكُمَانِيُّ الْفَارِقِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُقْرِئُ الْمُحَدِّثُ، مُخَرِّجُ هَذَا الْمُعْجَمِ، توفي سنه 748هـ، ينظر: الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين، ص97.

3 شمس الدين الذهبي، الموقظة، 58/1.

4 المصدر نفسه، 10/2.

المبحث الأول: معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح وطريقة تحملها وحكمها

المطلب الأول: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها مذاكرة

المطلب الثاني: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها إجازة أو مناولة

المبحث الأول: معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح وطريقة تحملها وحكمها

اختلف العلماء في معلقات البخاري عن شيوخه هل أخذها مذاكرة أو غير ذلك وسنعرض أراء العلماء في ذلك، ثم نرجح.

المطلب الأول: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها مذاكرة

قال محمد بن يوسف الكرماني[1]: قول الإمام البخاري "قال لنا" وهي أحط مرتبة من حدثنا ونحوه سواء كان بزيادة لنا أو لا لأنه يقال على سبيل المذاكرة بخلاف نحو حدثنا فانه يقال على سبيل النقل والتحمل[2].

قال أحمد بن إسماعيل الكوراني[3]: "شيخُ البُخاريّ ينقل عنه بقال لأنَّه سمعه مذاكرةً"[4].

قال أحمد القسطلاني[5]: "قول الإمام البخاري "قال لنا" عادة المؤلّف أن يستعمل هذا اللفظ في المذاكرة"[6].

(وقال لي خليفة) بن خياط، ومثل هذه الصيغة تكون في المذاكرة غالبًا[7].

---

1 محمد بن يوسف بن على بن سعيد، شمس الدين الكرماني، عالم بالحديث، أصله من كرمان- مدينة إيرانية-، من تأليف كتابه الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، وعني بالفروسية وآلات القتال، وغزا، ومات بالمزة (ضاحية دمشق) بالطاعون سنة 786 هـ، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 153/7.

2 ينظر: الكرماني، الكواكب الدراري، 9/2، وبدر الدين العيني، عمدة القاري،11/2.

3 أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، شهاب الدين الشافعي ثم الحنفي، مفسر، كردي الأصل، من أهل شهرزور؛ - بلدة كردية عراقية- صاحب كتاب الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، توفي سنة 893 هـ، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 344/3.

4 أحمد الكوراني، الكوثر الجاري، 145/1.

5 أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، من علماء الحديث، صاحب كتاب إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، وفاته في القاهرة سنة923هـ، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 232/1.

6 أحمد القسطلاني، إرشاد الساري، 142/2.

7 نفس المصدر، 433/2.

قال شمس الدين السخاوي[1]: وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ بِخُصُوصِه يَسْتَعْمِلُهَا فِي الْمُذَاكَرَةِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ ؛ حَيْثُ قَالَ: " عِنْدِي أَنَّ ذَاكَ الرَّجُلَ ذَاكَرَ الْبُخَارِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ فُلَانٍ حَدِيثَ كَذَا، فَرَوَاهُ بَيْنَ الْمَسْمُوعَاتِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ حَسَنٌ ظَرِيفٌ، وَلَا أَحَدَ أَفْضَلُ مِنَ الْبُخَارِيِّ "[2].

قال ابن الصلاح: "وبلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسما من التعليق ثانيا، وأضاف إليه قول البخاري وقال لي فلان، وزادنا فلان فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى، وقال: متى رأيت البخاري يقول:

"وقال لي"، و"قال لنا " فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكره للاستشهاد به، وكثيرا ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها"[3].

فيفهم من كلام ابن الصلاح أنه لم يجعل هذه الصيغة لما أخذه البخاري مذاكرة، بدليل أنه عارض هذا القول بقول ابن حمدان النيسابوري، الذي قال فيه هو أقدم وأعرف بالبخاري كما سيأتي نص ذلك في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها إجازة أو مناولة:

قال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَنْدَهْ[4]: إِذَا قَالَ البخاري قَالَ لِي فَهُوَ إجازة[5].

لكن ابن حجر رد هذا القول؛ كما سيأتي في المطلب الموالي في رأي ابن حجر في معلقات البخاري.

---

1 محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة. ساح في البلدان سياحة طويلة، وصنف زهاء مئتي كتاب أشهرها الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع توفي سنة 902 هـ، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 194/6.

2 السخاوي، فتح المغيث، 168/2.

3 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص69.

4 الشيخ الإمام ، المحدث، المصنف أبو القاسم ، عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي الأصبهاني، من كبار حفاظ الحديث، الراحلين في طلبه، المكثرين من التصنيف فيه، من كتبه فتح الباب في الكنى والألقاب، توفي سنة 395 هـ، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 29/1.

5 ينظر: شمس الدين السخاوي، فتح المغيث، 168/2.

وَكَذَا قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ الْحَافِظُ[1]: إِنَّهُ رِوَايَةٌ بِالْإِجَازَةِ[2].

قال ابن الصلاح: " وما ادعاه على البخاري مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابوري، فقد روينا عنه أنه قال: كل ما قال البخاري: " قال لي فلان " فهو عرض ومناولة "[3].

قال ابن حجر: " ما حكاه عن أبي جعفر ابن حمدان وأقره أن البخاري إنما يقول "قال لي" في –العرض والمناولة – ففيه نظر؛ فقد رأيت في الصحيح عدة أحاديث قال فيها قال لنا فلان وأوردها في تصانيفه خارج الجامع بلفظ حدثنا"[4].

لكن يظهر من كلام ابن الصلاح أنه لا يتوافق مع ما قاله في موضع آخر من كتابه في طرق التحمل فقد قال: "وأما قوله " قال لنا فلان، أو ذكر لنا فلان " فهو من قبيل قوله: " حدثنا فلان " غير أنه لائق بما سمعه منه في المذاكرة، وهو به أشبه من (حدثنا)"[5].

المطلب الثالث: رأي ابن حجر في معلقات البخاري

رد ابن حجر في قول من قال: إن صيغ الأداء هذه ما أخذه البخاري إجازة أو مناولة أو مذاكرة أو نحو ذلك مما اعتمدوه:

فقال ابن حجر: " وَقد ادّعى بن مَنْدَهْ أَنَّ كُلَّ مَا يَقُولُ الْبُخَارِيُّ فِيهِ قَالَ لِي فَهِيَ إِجَازَةٌ وَهِيَ دَعْوَى مَرْدُودَةٌ بِدَلِيلِ أَنِّي اسْتَقْرَيْتُ كَثِيرًا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَقُول فِيهَا فِي الجامعُ قَالَ لِي فَوَجَدْتُهُ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ يَقُولُ فِيهَا حَدَّثَنَا وَالْبُخَارِيُّ لَا يَسْتَجِيزُ فِي الْإِجَازَةِ إِطْلَاقَ التَّحْدِيثِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ لَكِنْ سَبَبَ اسْتِعْمَالِهِ لِهَذِهِ الصِّيغَةِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَبْلُغُ شَرْطَهُ وَمَا لَا يبلغ "[6].

وقال في نكته على ابن الصلاح: " وأما ما حكاه عن أبي جعفر ابن حمدان وأقره أن البخاري إنما يقول "قال لي" في العرض والمناولة ففيه نظر؛ فقد رأيت في الصحيح عدة أحاديث قال فيها " قال لنا فلان" وأوردها في تصانيفه خارج الجامع بلفظ حدثنا، ووجدت في الصحيح عكس ذلك،

---

1 ورد مهمل بدون اسم، في كتاب فتح المغيث .

2 المصدر نفسه، 168/2.

3 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص70.

4 ابن حجر، النكت، 601/2.

5 المصدر نفسه، ص136.

6 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 156/1.

وفيه دليل على أنهما مترادفان، والذي تبين لي بالاستقراء من صنيعه أنه لا يعبر في الصحيح بذلك في الأحاديث الموقوفة أو المستشهد بها فيخرج ذلك حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب، ومن تأمل ذلك في كتابه وجده كذلك"[1].

وقال في مقدمة التغليق: "إِذا قَالَ البُخَارِيّ قَالَ لنا أَو قَالَ لي أَو زادنا أَو زادني أَو ذكر لنا أَو ذكر لي فَهُوَ وَإِن ألحقهُ بعض من صنف فِي الْأَطْرَاف بالتعاليق فَلَيْسَ مِنْهَا بل هُوَ مُتَّصِل صَرِيح فِي الاتِّصَال وَإِن كَانَ أَبُو جَعْفَر ابْن حمدَان قد قَالَ إِن ذَلِك عرض ومناولة وَكَذَا قَالَ ابْن مَنْدَه إِن قَالَ لنا إِجَازَة.

فَإِن صَحَّ مَا قَالَاه فَحكمه الاتِّصَال أَيْضا على رَأْي الْجُمْهُور مَعَ أَن بعض الْأَئِمَّة ذكر أَن ذَلِك مِمَّا حمله عَن شَيْخه فِي المذاكرة وَالظَّاهِر أَن كل ذَلِك تحكّم، وَإِنَّمَا للْبُخَارِيّ مقصد فِي هَذِه الصِّيغَة وَغَيرهَا نَّهُ لَا يَأْتِي بِهَذِهِ الصِّيغَة إِلَّا فِي المتابعات والشواهد أَو فِي الْأَحَادِيث الْمَوْقُوفَة فقد رَأَيْته فِي كثير من الْمَوَاضِع الَّتِي يَقُول فِيهَا فِي الصَّحِيح قَالَ لنا قد ساقها فِي تصانيفه بِلَفْظ حدَّثنا وكذَا بِالْعَكْسِ فَلَو كَانَ مثل ذَلِك عِنْده إِجَازَة أَو مناولة أَو مُكَاتبَة لم يستجز إِطْلَاق حَدَّثنا فِيهِ من غير بَيَان"[2].

1 ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 601/2.

2 ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق، 10/2.

المطلب الرابع: الترجيح

وبعد عرض الأقوال أجدني أميل إلى القول الذي اختاره ابن حجر والذي يقضي بأن معلقات البخاري عن شيوخه ليست مما تحملها مذاكرة أو مناولة أو غير ذلك، وذلك لأسباب ولعل من أهمها:

- هذه الصيغة لا تدل على أن الإمام البخاري أحذها مذاكرة، إذ هو لم يصرح.
- يوجد عدة مَوَاضِعِ الَّتِي يَقُول فِيهَا فِي الْجَامِعُ "قَالَ لِي" وفِي موضع غَيْرِ الْجَامِعِ يَقُولُ فيها حدثنا وَالْبُخَارِيُّ لَا يَسْتَجِيزُ فِي الْإِجَازَةِ إِطْلَاقَ التَّحْدِيث فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ لَكِنْ سَبَبَ اسْتِعْمَالِه لِهَذِه الصِّيغَةِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَبْلُغُ شَرْطَهُ وما لا يبلغ، أو لغرض آخر كأن يعبر بهذه الصيغة في الموقفات، ومن استقرأ فقد كفاك البحث والنظر خاصة إذا كانت من حافظ.
- لا يوجد دليل واضح قاطع على أنه تحمله مذاكرة.

المبحث الثاني: عرض الأحاديث التي قيل أن الإمام البخاري تحملها حال المذاكرة

المطلب الأول: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الصلاة

المطلب الثاني: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الزكاة

المطلب الثالث: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الحج

المطلب الرابع: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الصوم

المبحث الثاني: عرض الأحاديث التي تحملها الإمام البخاري حال المذاكرة

المطلب الأول: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الصلاة

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري –رحمه الله– حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الكَعْبَةَ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلاَلٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الحَجَبِيُّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، وَمَكَثَ فِيهَا، فَسَأَلْتُ بِلاَلًا حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلاَثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ البَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى "، وَقَالَ لَنَا: إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، وَقَالَ: «عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ».

الفرع الأول: تخريج الحديث

رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ الصَّلاَةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ[1].

رواه أبوداود في سننه، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ[2].

رواه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[3].

رواه مسلم في صحيحه مخالفا وعكس رواية إسماعيل، كتاب الحج، بَابُ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكَعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ، وَالصَّلَاةِ فِيهَا، وَالدُّعَاءِ فِي نَوَاحِيهَا كُلِّهَا[4].

«صَلَّى عَلَى وَجْهِهِ، حِينَ دَخَلَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ، عَنْ يَمِينِهِ» ابن ماجة.

---

1 حديث رقم: 505، 107/1.

2 حديث رقم: 2023، 213/2.

3 حديث رقم: 5927، 154/10.

4 حديث رقم: 1329، 966/2.

موطأ الإمام مالك كلتا الروايتين في الموطأ.

قال البيهقي[1]: "قاله عبد الله بن يوسف عن مالك وأبو داود عن القعنبي عن مالك ورواه بن أبي أويس ويحيى بن بكير عن مالك كما روينا وكذلك قاله عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عمودين عن يمينه وعمودا عن يساره وهو الصحيح"[2].

صيغة أداء الإمام البخاري عن شيخه وسبب ذلك:

قال الإمام البخاري: "وَقَالَ لَنَا: إِسْمَاعِيل"، وسبب ذكره لهذا رواية مالك التي فيها ستة أعمده وعدد الأعمدة الذين ذكروا خمسة أعمدة فعقبه برواية إسماعيل التي فيها عمودين[3].

ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه حيث ثنى أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه إشعارا بأنه تغير عن هيئته الأولى[4].

ومن هنا لا يوجد ما يدل على أن الإمام البخاري أخذه مذاكرة.

أقوال العلماء في الحديث:

اختلف أهل العلم في ذكر سبب عدم تصريح البخاري بالسماع عن شيوخه فمنهم من رده وأرجعه إلى طريقة التحمل ومنهم أرجعه إلى سبب آخر.

- من رده إلى طريقة التحمل:

قال الكرماني: "قوله (قال لنا) هو أحط درجة من حدثنا"[5]، وبه قال العيني[6].

قال الكوراني: "لعل الرواية عنه بقال لأنه سمعه محاورة ومذاكرة"[1].

---

[1] هو الحافظ البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي، الخراساني، صاحب السنن، وشعب الايمان، ودلائل النبوة، وغيرها من الكتب، توفي سنة 458هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء 18 / 163.

[2] البيهقي، السنن الكبرى، 227/2.

[3] ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 579/1.

[4] ينظر: المصدر السابق، 579/1.

[5] الكرماني، الكواكب الدراري، 157/4.

[6] بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 284/4.

– من رده لسبب آخر:

قال ابن حجر: "رواية مالك وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين ولهذا عقبه البخاري برواية إسماعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه"[2].

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري –رحمه الله– وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ خِيَارٍ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، – وَهُوَ مَحْصُورٌ – فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامُ عَامَّةٍ، وَنَزَلَ بِكَ مَا نَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامُ فِتْنَةٍ، وَنَتَحَرَّجُ؟ فَقَالَ: «الصَّلاَةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ، فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ» وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ، قَالَ: الزُّهْرِيُّ: «لاَ نَرَى أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ المُخَنَّثِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لاَ بُدَّ مِنْهَا»[3].

أولا تخريج الحديث:

يقول الحافظ ومحمد بن يوسف هو الفريابي وكأنه أخذه عنه مذاكرة، وقد وصله الإسماعيلي عن عبد الله بن يحيى السرخسي: ثنا محمد بن يحيى، ثنا محمد، فذكره، ومن طرق أخرى، ورواه هو وأبو نعيم من طريق الحسن بن سفيان، عن حبان، عن ابن المبارك، أنا الأوزاعي، فذكره"[4].

ابن الملقن[5]: "هذا من أفراد البخاري".

---

[1] الكوراني، الكوثر الجاري، 181/2.

[2] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 579/1.

[3] رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان، بَابُ إِمَامَةِ المَفْتُونِ وَالمُبْتَدِعِ، حديث رقم: 695، 141/1.

4 التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (6/ 540).

5 أبو حفص ابن النحويّ، عمر بن علي بن أحمد الأَنْصَارِي الشافعيّ، سراج الدين، المعروف بابن الملقن: من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال. أصله من وادي آش (بالأندلس) ومولده ووفاته في القاهرة. له نحو ثلاثمائة مصنف، منها " إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، توفي سنة 804 هـ، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 57/5.

ذا غريب من الحافظ ابن الملقن؛ لأن البخاري رحمه الله لم ينفرد بهذا الحديث، ولعلى ابن الملقن يريد "بانفرد به البخاري"، أي أنه انفرد به عن الامام مسلم رحمه الله، وقد أورد هذا الحديث الامام محمد بن الفتوح الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، في باب أفراد الامام البخاري، ، ح رقم : 107. (1/ 72).

وقد جاء الحديث متصلا مصرحا بصيغ السماع صريحة، قال ابن شبة حَدَّثَنَا عَارِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّهُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ إِمَامُ فِتْنَةٍ، وَأَنَا أَتَحَرَّجُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَهُ. فَقَالَ: «إِنَّ الصَّلَاةَ أَحْسَنُ مَا صَنَعَ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنُوا فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ»[1].

وقد أخرج الحديث متصلا الامام أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة حديث رقم: 872، 1/ 526، من طريقين وبصيغة التحديث.

قال الامام أحمد بن حنبل: "حدثنا جعفر بن محمد الفريابي قال حدثنا مزاحم بن سعيد المروزي قال أنا عبد الله بن المبارك قال أنا الأوزاعي قال: حدثني الزهري قال: حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال: حدثني عبيد الله بن عدي بن الخيار، أنه دخل على عثمان بن عفان وهو محصور فقال له: إنك إمام العامة وقد نزل بك ما ترى، وهو ذا يصلي بنا إمام فتنة، وأنا أحرج من الصلاة معه، فقال له عثمان: إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، فإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم"[2].

وأورده من طريق آخر قال "حدثنا جعفر، نا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم، نا الأوزاعي، عن الزهري، فذكر بإسناده مثله"[3].

1 تاريخ المدينة لابن شبة (4/ 1216).

2 فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل في ح رقم: 872، (1/ 526)، 873 –

3 فضائل الصحابة للامام أحمد بن حنبل في ح رقم: 873 ، (1/ 526).

وقد أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه بصيغة العنعنة، قال عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصنعاني، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَهُوَ مَحْصُورٌ، وَعَلِيٌّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَا أَتَحَرَّجُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَ هَؤُلَاءِ، وَأَنْتَ الْإِمَامُ، قَالَ عُثْمَانُ: «إِنَّ الصَّلَاةَ أَحْسَنُ مَا عَمِلَ النَّاسُ فَإِذَا رَأَيْتَ النَّاسَ يُحْسِنُونَ فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ يُسِيئُونَ فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ»[1].

وكذلك أخرجه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى، بصيغة التحديث، حيث قال أخبرنا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظ ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خُلَيٍّ، ثنا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَهُوَ مَحْصُورٌ ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُصَلِّي لِلنَّاسِ ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي أَتَحَرَّجُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ هَؤُلَاءِ ، وَأَنْتَ مَحْصُورٌ ، وَأَنْتَ الْإِمَامُ ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الصَّلَاةِ مَعَهُمْ؟ فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " إِنَّ الصَّلَاةَ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ فَإِذَا أَحْسَنُوا فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ ، وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ"[2].

سبب النظر في الحديث:

كل من تناول الحديث من شراح صحيح البخاري؛ خاصة الشراح الذين اعتنوا بالدراسة الاسنادية؛ توقف عند صيغة الآداء " قال لنا "؛ بإعتبارها غير صريحة في السماع، فجلهم جعلوا هذا الحديث مما أَخذه البخاري عن شيخه مذاكرة، أو مناولة أو إجازة[3].

أما صنيع المحدثين فهم لا يفرقون بين صيغة " حدثنا " و "قال لنا"؛ لأن كليهما يدل على الاتصال، وإن كان بعضهم قد صنف صيغة " قال لنا " أدنى من صيغة " حدثنا ".

أقوال العلماء في الحديث:

1 أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، ح رقم: 1991، (1/ 520).

2 وكذلك أخرجه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى ، ح رقم : 5856، (3/ 318).

3 أنظر فتح الباري – ابن حجر (2/ 188)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (5/ 230)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (2/ 54)، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرماني (5/ 77)، وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمد الشنقيطي (9/ 20)، وغيرها.

قال الكرماني: "(وقال لنا) ولم يقل حدثنا لأنه لم يسمع منه على سبيل التحميل والنقل بل سمع على سبيل المذاكرة والمحاورة"[1].

قال بدر الدين العيني[2]: "(قال لنا) قال صاحب التلويح كأنه أخذ هذا الحديث مذاكرة فلهذا لم يقل فيه حدثنا وقيل أنه مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض وقيل أنه متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى"[3].

قال الكوراني: "نقل عنه بلفظ قال لأنه سمعه مذاكرة"[4].

قال القسطلاني: "(وقال لنا محمد بن يوسف) الفريابي، مذاكرة، أو هو مما تحمله إجازة أو مناولة عرضًا، وإنما يعبر المؤلّف بذلك للموقوف دون المرفوع"[5].

وصيغة "قال لنا" نجدُ الإمام البخاري قد استعملها في الجامع الصحيح، خاصة في كتابه التاريخ الكبير فقد أكثر من استعمالها.

قال ابن حجر: (وقال لنا محمد بن يوسف) الذي ظهر لي بالاستقراء وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفا أو كان فيه راو ليس على شرطه والذي هنا من قبيل الأول[6].

معنى قول ابن حجر رحمه الله أنه توصل بعد الاستقراء أن صنيع الامام البخاري في قوله " قال لنا "، يحتمل ذلك لأمرين:

أولا: أي أن البخاري يستعمل هذه الصيغة " قال لنا " ، إذا كان متن الحديث موقوف على الصحابي.

ثانيا: أو أن البخاري يستعمل هذه الصيغة " قال لنا " ، إذا كان راو الحديث ليس على شرطه.

---

1 الكرماني، الكواكب الدراري، 77/5.

2 محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. أصله من حلب، وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، من كتبه عمدة القاري في شرح البخاري، توفي سنة 855 هـ ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 163/7.

3 بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 230/5.

4 أحمد بن إسماعيل الكوراني، الكوثر الجاري، 338/2.

5 القسطلاني، إرشاد الساري، 54/2.

6 ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 188/2.

وقد اعترض بدر الدين العيني على قول ابن حجر هذا؛ يقول بدر الدين العيني: "إذا كان الراوي على غير شرطه كيف يذكره في كتابه؟"[1]

وهذا الاعتراض قد ردَّه العلماء يقول محمد الشنقيطي[2]: "وهذا اعتراض باطل، فإنه ذكره مخافة فوات المصلحة، ونبه على ما فيه بقوله: هذا الذي لا يقوله فيما هو تام الصحة"[3]

وقد بيَّن العلماء منهج الإمام البخاري رحمه الله قد يخرج حديث الضعفاء في مواضع عدة منها[4]:

أحدهما: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره، في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنه وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس.

فالحديث لا يختلف في صحته اثنان، ولم أقف على من ضعف هذا الحديث، وان احتمل انقطاعه في الصحيح فقد ورد موصولا خارج الصحيح من طرق سبق لنا بيانها.

يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وقد وصله الإسماعيلي من رواية محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن يوسف الفريابي قوله عن حميد بن عبد الرحمن أي بن عوف"[5].

---

1 العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري 5/ 230.

2 محمد الخضر بن عبد الله بن أحمد ابن ما ي أبي الجكني الشنقيطي، مفتي المالكية بالمدينة المنورة، ولد وتفقه في شنقيط، وهاجر إلى المدينة، فتولى الإفتاء بها له كتب، منها كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، توفي سنة 1353 هـ،

3 محمد الشنقيطي، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، 9/ 20.

4 ينظر: أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري، ص 142.

5 فتح الباري – ابن حجر (2/ 188).

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري وَقَالَ لَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ: «يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الفَرِيضَةَ وَفَعَلَهُ القَاسِمُ» وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ «لاَ يَتَطَوَّعُ الإِمَامُ فِي مَكَانِهِ وَلَمْ يَصِحَّ»[1].

تخريج الحديث:

بعد جهد جهيد من البحث لم أتوقف على من أخرج هذا الحديث، سوى ابن أبي شيبة في مصنفه.

قال ابن أبي شيبة[2] حدثنا حدثنا معتمر، عن عبيد الله بن عمر، قال: «رَأَيْتُ الْقَاسِمَ، وَسَالِمًا يُصَلِّيَانِ الْفَرِيضَةَ، ثُمَّ يَتَطَوَّعَانِ فِي مَكَانِهِمَا»[3].

قال الحافظ ابن حجر: "وقد روى بن أبي شيبة أثر بن عمر من وجه آخر عن أيوب عن نافع قال كان بن عمر يصلي سبحته[4] مكانه قوله وفعله القاسم أي بن محمد بن أبي بكر الصديق وقد وصله بن أبي شيبة عن معتمر عن عبيد الله بن عمر قال رأيت القاسم وسالما يصليان الفريضة ثم يتطوعان في مكانهما"[5].

1 رواه البخاري في صحيحه، بَابُ مُكْثِ الإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلاَمِ، حديث رقم: 848، 169/1.

2 عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستى الإمام العلم ، سيد الحفاظ ، وصاحب الكتب الكبار " المسند " و " المصنف"، والملقب بـ "سيد الحفاظ"، أحد علماء ورواة الحديث عند أهل السنة والجماعة، توفي سنة 235هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 122/11.

3 أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، باب من رخص أن يتطوع في مكانه، حديث رقم: 6017 ، قَالَ ابن ابي شيبة: وَأَنْبَأَنِي نَافِعٌ، «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا»2/ 23.

4صلاة النافلة.

5 ابن حجر، فتح الباري، 2/ 335.

وقال أيضا: "قوله ويذكر عن أبي هريرة رفعه أي قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لا يتطوع الإمام في مكانه ذكره بالمعنى ولفظه عند أبي داود أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة ولابن ماجه إذا صلى أحدكم زاد أبو داود يعني في السبحة وللبيهقي إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليتقدم الحديث قوله ولم يصح هو كلام البخاري وذلك لضعف إسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف واختلف عليه فيه وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال لم يثبت هذا الحديث"[1]اهـ.

أقوال العلماء في الحديث:

قال الكرماني: "(قال لنا آدم) لم يقل حدثنا آدم لم يذكره لهم نقلا وتحميلا بل مذاكرة ومحاورة ومرتبته أحط درجة من مرتبة التحديث".[2]، وبه قال العيني[3].

قال الكوراني: "روى عنه بلفظ: قال؛ لأنه سمعه مذاكرة"[4].

قال القسطلاني: "(وقال لنا آدم) بن أبي إياس، وعادة المؤلّف أن يستعمل هذا اللفظ في المذاكرة، وهي أحطّ رتبة"[5].

من انتقد هذه الأقوال:

وقد اعترض الحافظ ابن حجر على قول الكرماني هذا بقوله: " وذكر أنّه صوب جزم الكرماني بأن هذا مذاكرة، وليس للكرماني في ذلك مستند إِلَّا ما حكاه ابن الصلاح عن بعض الحفاظ أن البخاريّ يستعملها في المذاكرة، وعن بعض الحفاظ أنّه يستعملها للإِجازة، فرأي الكرماني أن حملها على المذاكرة أولى من حملها على الإِجازة إذ حملها على الإِجازة لا يخلو من تجوز، لأنّ الشّيخ لم يقل له هذا اللّفظ، وإنّما قال: الإِجازة الّتي اندرج فيها هذا القول محتملًا؛ بخلاف المذاكرة، والقول فيها

1 المرجع السابق، 2/ 335.

2 الكرماني، الكواكب الدراري ، 196/5.

3 بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 138/6.

4 أحمد بن إسماعيل الكوراني، الكوثر الجاري، 469/2.

5 القسطلاني، إرشاد الساري، 142/2.

محقق، فإذا عرف بالاستقراء أنّه يستعملها في الموقوف غالبًا، كان الظّاهر أن هذا موقوف، لأنّه موقوف ويحتمل مع ذلك أنّه حمله مذاكرة وإجازة"[1].

وقد اعترض الحافظ ابن حجر رحمه الله على من اعتبر أن الحديث غير موصول كالكرماني وبدر الين العيني وغيرهما، فقال:" وأمّا قوله: إنَّ الظّاهر مع الكرماني، لأنّه غير موصول فمردود، بل هو موصول اتفاقًا إذا قلنا: إنّه مذاكرة، وأمّا إذا قلنا إنّه إجازة ففيه الخلاف، والذي استقر الأمر عليه بين المحدثين أنّه من جملة الموصول"[2].

قال ابن حجر: " وإنما عبر بقوله قال لنا لكونه موقوفا مغايرة بينه وبين الموفوع هذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه وقيل إنه لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة وهو محتمل لكنه ليس بمطرد لأني وجدت كثيرا مما قال فيه قال لنا في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا"[3].

ذكر من وصل الحديث:

اعتبر الحافظ ابن حجر أن هذا الحديث موصول، واعترض على من علقه أو اعتبره منقطع غير موصول، حيث قال: "أما حَدِيث آدم فَإِنَّهُ مَوْصُول كَمَا قَررنَا وَإِنَّمَا لم يُصَرح فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ لِأَنَّهُ مَوْقُوف"[4].

وقال كذلك: "قوله وقال لنا آدم إلخ هو موصول وإنما عبر بقوله قال لنا لكونه موقوفا مغايرة بينه وبين الموفوع هذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه"[5].

وقد حكم الحافظ ابن حجر على الحديث بالوصل لأن الإمام البخاري أحيانا يورد الحديث بصيغة "قال لنا"، ويوردها خارج الصحيح بصيغة التحديث، يقول ابن حجر: "لأني وجدت كثيرا مما قال فيه قال لنا في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا"[6].

---

1 ابن حجر العسقلاني، انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري (1/ 378).
2 انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري (1/ 378).
3 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 335/2.
4 تغليق التعليق على صحيح البخاري (2/ 335).
5 فتح الباري لابن حجر (2/ 335).
6 فتح الباري لابن حجر (2/ 335).

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري –رحمه الله– "وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الأَنْصَارِيُّ وَخَرَجَ مَعَهُ البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ «فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ بِهِمْ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مِنْبَرٍ، فَاسْتَغْفَرَ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ بِالقِرَاءَةِ، وَلَمْ يُؤَذِّنْ وَلَمْ يُقِمْ» قَالَ أَبُو إِسحاق: ورأَى عبدَ اللَّهِ بن يزيد الأَنصارِيَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم"[1].

تخريج الحديث:

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:" أورد الحميدي في " الجمع " يعني الجمع بين الصحيحين – هذا الحديث فيما انفرد به البخاري، ووهم في ذلك، وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث لزيد بن أرقم"2.

أقول: وهو عند مسلم حديث رقم: 1254 في الحج، باب بيان عدد عمرات النبي صلى الله عليه وسلم .

قال بدر الدين العيني: "والحديث أخرجه مسلم أيضا في المغازي عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشار، كلاهما عن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق به في حديث لزيد بن أرقم"[3].

قال الامام مسلم في صحيحه حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ، خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ: فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَجُلٍ – أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلٌ – قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَزَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «تِسْعَ عَشْرَةَ»، فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: «سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً»، قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: «ذَاتُ الْعُسَيْرِ أَوِ الْعُشَيْرِ»[4].

وأخرجه ابن الجعد في مسنده حيث قال: "حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، أَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: " خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ يَسْتَسْقِي، وَخَرَجَ فِيمَنْ خَرَجَ مَعَهُ يَوْمَئِذٍ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ

---

1 رواه البخاري في صحيحه، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الِاسْتِسْقَاءِ قَائِمًا، حديث رقم: 1022، 30/2.

2 ابن حجر، فتح الباري 2/ 514.

3 عمدة القاري شرح صحيح البخاري (7/ 47).

4 أخرجه الامام مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير باب عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم حديث رقم 1254، 3/ 1447.

أَرْقَمَ وَكُنْتُ فِيمَنْ خَرَجَ مَعَهُ، فَقَامَ قَائِمًا عَلَى رِجْلَيْهِ فَاسْتَسْقَى وَاسْتَغْفَرَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَنَحْنُ خَلْفَهُ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، وَلَمْ يُؤَذِّنْ يَوْمَئِذٍ وَلَمْ يُقِمْ"[1].

وأخرجه الامام البيهقي حيث قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو غَسَّانَ، ثنا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: " خَرَجَ عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ يَسْتَسْقِي، وَقَدْ كَانَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخَرَجَ فِيمَنْ خَرَجَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ: فَقَامَ قَائِمًا عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مِنْبَرٍ، فَاسْتَسْقَى وَاسْتَغْفَرَ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ، وَنَحْنُ خَلْفَهُ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، لَمْ يُؤَذِّنْ يَوْمَئِذٍ، وَلَمْ يُقِمْ "[2].

وأخرجه الإمام ابن حبان حيث قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، وابْنُ كَثِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: خَرَجَ النَّاسُ يَسْتَسْقُونَ وَفِيهِمْ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا رَجُلٌ، قَالَ: قُلْتُ: كَمْ غَزَا؟ وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: يَا أَبَا عَمْرٍو كَمْ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «تِسْعَ عَشْرَةَ» ، قُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قُلْتُ: مَا أَوَّلُ مَا غَزَا؟ قَالَ: ذُو الْعُشَيْرَةِ أَوِ الْعُسَيْرَةِ، فَصَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ"[3]

أقوال العلماء في الحديث:

هذا الحديث تكلم أهل العلم على اسناده، باعتباره ممن رواه الإمام البخاري بالمذاكرة، ولهذا فهم يرون أن هذا يحتمل أن يكون أن الإمام البخاري لم يورده على سبيل الاستشهاد، لأنه ثبت عندهم أن ما روي على سبيل المذاكرة لا يكون له حكم الوصل، وعلى هذا فلا يمكن الاستدلال به.

قال الكرماني: " (قال أبو نعيم) بضم النون والفرق بين قال لنا وحدثنا أن القول يستعمل إذا سمع من شيخه في مقام المذاكرة والمحاورة والتحديث إذا سمع في مقام التحميل والنقل"[4]، وبه قال العيني[5].

1 علي بن الجعد، مسند ابن الجعد حديث رقم: 2509 ،ص365.

2 البيهقي، السنن الكبرى، حديث رقم : 6410، 3/ 487.

3 ابن حبان في صحيحه باب ذِكْرُ عَدَدِ غَزَوَاتِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حديث رقم : 6283، 14/ 193.

4 الكرماني، الكواكب الدراري، 114/6.

5 بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 47/7.

قال الكوراني: "إنما روى عنه بلفظ قال؛ لأنه سمع الحديث منه مذاكرة"[1].

قال ابن حجر: " ليس استعمال البخاري لذلك منحصرا في المذاكرة فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف وفيما يصلح للمتابعات لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبرا فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع"[2].

قال الحافظ ابن حجر: "قوله وقال لنا أبو نعيم قال الكرماني تبعا لغيره الفرق بين قال لنا وحدثنا أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل اه لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصرا في المذاكرة فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف وفيما يصلح للمتابعات لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبرا فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع"[3].

فالحديث صحيح موصول، وإنما أورده البخاري على صيغة " قال لنا"، لأن هذا صنيعه في الأحاديث الموقوفة، وقد دفع احتمال انقطاعه ما جاء من طرق أخرى مصرح بصيغة التحديث، وقد رجح الحافظ البيهقي رواية البخاري بما ترجح عنده من قرائن بأنها أصح من الروايات الأخرى.

قال الحافظ البيهقي: "رواه البخاري في الصحيح عن أبي نعيم عن زهير بن معاوية، ورواه الثوري عن أبي إسحاق قال: فخطب ثم صلى. ورواه شعبة عن أبي إسحاق قال: فصلى ركعتين ثم استسقى، ورواية الثوري وزهير أشبه، والله أعلم"[4].

المطلب الثاني: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الزكاة

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري –رحمه الله– حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ

1 الكوراني، الكوثر الجاري، 121/3.

2 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 513/2.

3 فتح الباري لابن حجر (2/ 513).

4 السنن الكبرى للبيهقي (3/ 487).

اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِه، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِه، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ» تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، وَقَالَ وَرْقَاءُ: عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَاهُ مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَسُهَيْلٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم[1].

تخريج الحديث:

أخرج الحديث الامام أحمد بن حنبل في مسنده، حيث قال: "حدثنا أبو النضر، وحسن بن موسى، قالا حدثنا ورقاء، عن عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله إلا طيب، فإن الله يقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبها، كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل»"[2].

وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه:

قال ابن حبان: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَبِي الْحُبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ -وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ- فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لصاحبها ما يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ"[3].

وأخرجه أبي بكر الشافعي حيث قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، ثنا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يُطْعِمُهُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ، وَيُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ»[4].

---

1 رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ لِقَوْلِهِ: {وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ، وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ، إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ، لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} [البقرة: 277]، حديث رقم: 1410، 108/2.

2 أحمد، المسند حديث رقم : 8381، 14/ 115.

3 رواه ابن حبان في صحيحه حديث رقم : 3319 . (8/ 113).

4 أبي بكر الشافعي، الفوائد الشهير بالغيلانيات حديث رقم : 383 ،1/ 366.

وأخرجه الحافظ البيهقي:

في الأسماء والصفات قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ . وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الطَّيِّبُ . فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ فَيُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ أُحُدٍ»"[1].

وأخرجه في السنن الصغرى حيث قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي حَامِدٍ الْمُقْرِئُ، وَأَبُو صَادِقِ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ قَالُوا: أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، نَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، نَا أَبُو النَّضْرِ، ثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا طَيِّبٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ وَيُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فِلْوَهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ أُحُدٍ»"[2].

وأخرجه في السنن الكبرى حيث قال: "وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو محمد بن أبي حامد المقرئ، وأبو صادق بن أبي الفوارس، قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أبو النضر، ثنا ورقاء، عن عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله عز وجل إلا طيب، فإن الله يقبلها بيمينه فيربيها لصاحبها، كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل أحد "[3].

أقوال العلماء في الحديث:

تكلم أهل العلم بالحديث على اسناد هذا الحديث، ومجمل قولهم في الحديث:

1 البيهقي، الأسماء والصفات للبيهقي حديث رقم : 897، 2/ 332.

2 البيهقي السنن الصغرى حديث رقم : 1249، 2/ 69.

3البيهقي، السنن الكبرى حديث رقم : 7746، 4/ 295.

أولا : أن الإمام البخاري روى الحديث بصيغة الأداء "قال لنا"، وهذا كسابقيه من الأحاديث أنه محمول على أنه رواه على سبيل المذاكرة لا الاستشهاد.

وعليه فالحديث عندهم معلق، قال الكرماني: "وهذا يحتمل أن يكون تعليقاً للبخاري وأن يكون مقولاً لأبي النضر لأنه سمع منه كثيراً"[1].

قال الكرماني: " لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على طريق المذاكرة قال بلفظ القول"[2]، كذا قاله العيني[3]

قال القسطلاني: "(وقال) مما وقع له مذاكرة"[4].

ثانيا: الوهم والمخالفة: وذلك بتوهيم ورقاء لمخالفته لبعض رواة الحديث.

قال الإمام القسطلاني: "وقد خالف ورقاء عبد الرحمن بن سليمان فجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح"[5].

وقد اعترض الحافظ ابن حجر رحمه الله على من جعل الوهَم من ورقاء، قال الحافظ ابن حجر: ' وقد أشار الداودي إلى أنها وهم لتوارد الرواة عن أبي صالح دون سعيد بن يسار وليس ما قال بجيد، لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما نعم رواية ورقاء شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وعبد الرحمن والله أعلم "[6].

ثالثا: الانقطاع:

قال بدر الدين العيني: "وقال بعضهم: ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة"[7].

ربما قصد الإمام بدر الدين العيني هنا الحافظ ابن حجر لكن لم يصرح به، وقد صرح به الإمام القسطلاني حيث قال : "قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة"[8].

---

1 الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري،7/ 182.

2 الكرماني، الكواكب الدراري، 183/7.

3 بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 271/8.

4 القسطلاني، إرشاد الساري، 15/3.

5 المرجع نفسه، 3/ 15.

6 فتح الباري لابن حجر (3/ 280).

7 العيني، عمدة القاري، 8/ 271.

8 القسطلاني، إرشاد الساري، 3/ 15.

ولقد وقفت على هذا الكلام للحافظ ابن حجر في فتح الباري حيث قال: "وقال ورقاء هو بن عمر عن بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة يعني أن ورقاء خالف عبد الرحمن وسليمان فجعل شيخ بن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة"[1].

-الحديث موصول ، وقد جاء من طرق أخرى موصولة سبق لنا تخريجها.

قال الإمام القسطلاني: "وقال العيني: وصلها البيهقي في سننه من رواية أبي النضر هاشم بن القاسم حدّثنا ورقاء. وقال الزين العراقي: رويناه في الجزء الرابع من فوائد أبي بكر الشافعي قال: حدّثنا محمد يعني ابن غالب حدّثنا عبد الصمد حدّثنا ورقاء. وقال الحافظ ابن حجر في كتاب التوحيد من فتحه وقد ذكرت في الزكاة أني لم أقف على رواية ورقاء هذه المعلقة ثم وجدتها بعد ذلك عند كتابتي هنا فقد وصلها البيهقي"[2].

قال بدر الدين العيني: "قلت: قد وصلها البيهقي في (سننه) من رواية أبي النضر هاشم بن القاسم: حدثنا ورقاء، وقال شيخنا زين الدين، ورويناه أيضا في الجزء الرابع من (فوائد أبي بكر الشافعي) قال: حدثنا محمد يعني: ابن غالب: حدثنا عبد الصمد حدثنا ورقاء.

ورواه مسلم بن أبي مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم"[3].

لغريب أن الحافظ بن حجر كذلك صرح بأنها موصولة ، بعدما قال : "ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة"[4].

قال الحافظ ابن حجر: "تنبيه وقفت على رواية ورقاء موصولة وقد بينت ذلك في كتاب التوحيد قوله ورواه مسلم بن أبي مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة"[5].

---

1 فتح الباري لابن حجر (3/ 280).

2 القسطلاني، إرشاد الساري،3/ 15.

3 عمدة القاري شرح صحيح البخاري (8/ 271).

4 فتح الباري لابن حجر (3/ 280).

5 فتح الباري لابن حجر (3/ 280).

المطلب الثالث: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الحج

الحديث الأول: قال الإمام البخاري –رحمه الله– وَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَافَ مَعَ الرِّجَالِ، قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ؟ وَقَدْ طَافَ نِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الرِّجَالِ؟ قُلْتُ: أَبَعْدَ الحِجَابِ أَوْ قَبْلُ؟ قَالَ: إِي لَعَمْرِي، لَقَدْ أَدْرَكْتُهُ بَعْدَ الحِجَابِ...[1]الحديث.

أقوال العلماء في الحديث:

قال العيني:" هو من باب العرض والمذاكرة"[2]

قال الكوراني: "إنما روى عنه بقال، لأنه سمعه مذاكرة"[3]

قال القسطلاني: "(وقال لي عمرو بن علي) أي من باب العرض والمذاكرة"[4]

المطلب الرابع: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الصوم

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري –رحمه الله– وَقَالَ لِي يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا قَاءَ فَلاَ يُفْطِرُ إِنَّمَا يَخْرُجُ وَلاَ يُولِجُ».

أقوال العلماء في الحديث:

قال العيني: "عادة البخاري إذا أسند شيئا من الموقوفات يأتي بهذه الصيغة"[5].

قال القسطلاني: "وكأنه لم يصرح بالتحديث لكونه موقوفا على عائشة كما عرف من عادته بالاستقراء"[6].

قال ابن حجر: "وَعَادَةُ الْبُخَارِيِّ الْإِتْيَانُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ فِي الْمَوْقُوفَاتِ"[1].

---

1 رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ، حديث رقم: 1618، 152/2.

[2] بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 261/9.

[3] الكوراني، الكوثر الجاري، 77/4.

[4] القسطلاني، إرشاد الساري، 172/3.

[5] بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 35/11.

[6] القسطلاني، إرشاد الساري، 419/3.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري –رحمه الله– "وَقَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «تَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ بِمِنًى، وَكَانَ أَبُوهَا يَصُومها»"[2].

أقوال العلماء في الحديث:

قال العيني: "إنما ترك التحديث لأنه أخذه عن محمد بن المثنى مذاكرة، وهذا هو المعروف من عادته"[3].

قال ابن حجر: "لم يصرح فيه بالتحديث لكونه موقوفا على عائشة كما عُرف من عادته بالاستقراء»"[4].

[1] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 175/4.

2 رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، بَابُ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، حديث رقم: 1996، 43/3.

3 بدر الدين العيني، عمدة القارئ، 113/11.

4 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 242/4.

خاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اقتفى أثره واتبع نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنني أحمد الله سبحانه على أن أعانني ويسر لي إتمام هذا البحث، وهذه الخاتمة سأسجل فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج، وتوصيات هديت إليها أثناء تحرير البحث.

أولا– أهم النتائج:

1- يعتبر كتاب اري الجامع الصحيح من أهم الكتب التي اعتنى بها العلماء اختصارا وشرحا، ودراسة من جميع الجوانب منذ ألف الى يومنا هذا، كيف لا ؟ وهو من أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ومما تلقته الأمة بالقبول.

2- القيمة العلمية لصحيح البخاري تنبئ عن القيمة العلمية لصاحبه الذي برع في فنون كثيرة.

3-أثبت الإمام البخاري بما كتبه في مصنفه "الصحيح" علو كعبه – وهذا من فضل الله عليه- في علم الحديث وعلله.

4-ما أورده البخاري وتحمله بصيغة " قال لنا " أو " قال لي" ، فهو موصول أكيد سواء أورده البخاري خارج الصحيح بصيغ تدل على الوصل كصيغ التحديث، أو وصله غيره.

5- ربما أصاب الحافظ ابن حجر إلى حد كبير جدا من موقفه من صيغة " قال لنا " أو " قال لي" بأن البخاري يعبر عنها بأنها صيغ يطلقها على الحديث الموقوف.

6-أهمية كلام أصحاب الشروح الحديثية باعتبارهم الأئمة الذين استقرؤا كتب المحدثين، خاصة ممن اعتنوا بشرح الحديث رواية ودراية.

7- عظم مكانة المحدثين، الذين ميزوا بين صحيح الحديث وضعيفه، وذلك من خلال صنيعهم بتمييز دقائق الأمور، ودقتهم في النقل والنقد.

8- أهمية كتاب الحافظ ابن حجر فهو من أهم الكتب التي درست صحيح الإمام البخاري، حتى قيل فيه " لا هجرة بعد الفتح"، فكل من شرح بعده عيال عليه.

9- لا نستطيع أن نجزم إلا بما جزم به الأئمة النقاد فهم العمدة في ذلك، ولقد سئل ابن القيم :هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنْظر في سنده؟

فأجاب رحمه الله قائلاً :"إنما يَعْلم ذلك مَنْ تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله عليه الصلاة والسلام وهَدْيه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبّه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول عليه الصلاة والسلام بحيث كأنه مخالط للرسول عليه الصلاة والسلام كواحد من أصحابه" .

ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عَدِمَ المذاكرة به، فليُكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين؛ كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما؛ فمن رُزِق مطالعة ذلك وفهمه، وفَقُهَتْ نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس، ومَلَكة، صَلُحَ له أن يتكلم فيه".

ثانيا- أهم التوصيات:

1/ الإهتمام بدراسة هذا الكتاب دراسة تفحصية، بالوقوف على استدلالاته، وبتحليل آراء الإمام البخاري، لأن الكتاب ثمرة نتاج حديثي فقهي، وإعطاءه الحظ الأوفر من العناية.

2/ ظيم دورات تكوينية بتقديم أساتذة متخصصين تهتم بمدارسة صحيح البخاري.

3/ مواصلة البحث في دراسة صحيح البخاري من جوانب أخرى.

4/ تنظيم لقاءات دراسية للتعريف بشخصية الإمام البخاري وجهوده العلمية، خاصة في هذه الأزمنة؛ ذلك أن نابتة نبتت تنتسب للفكر الإسلامي والدعوة تطعن في البخاري ومسلم، ورواةِ السنة، تحت دعوة تنزيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون قد قال كلاما على هذا النحو.

5/الاعتناء بكتب الشروح الحديثية حاصة الشروح التي اعتنت بتفسير الحديث رواية ودراية، كالتمهيد لابن عبد البر، وشرح ابن حجر وابن رجب وغيرها من الشروح التي اعتنت بشرح الحديث سندا ومتنا.

6/ استخراج مناهج المحدثين من كتب الشروح الحديثية من خلال الوقوف على كلامهم حول صنيع المحدثين، وذلك لاستقرائهم الكامل لكتب السنة.

وما أحسب أنني بلغت في البحث مبلغ المنى، ولكنه جهد المقل، فما كان من صواب فمن توفيق الله وحده، ثم بمساعدة الأفاضل من أهل العلم وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يوسف عبد اللاوي، وما كان من زلل فمن نفسي و من الشيطان، وأستغفر الله.

ولله الحمد والمنة أولا وآخرا، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

5- فهرس المصادر والمراجع

أولا:- القرآن الكريم

ثانيا:- الكتب

1- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناءوط، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405 هـ / 1985 م.

2- ابن مأكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ/1990م.

2- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري (القرطبي)،ت:هشام سمير البخاري، بدون ط، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/ 2003م.

3- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ/1959م.

4- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ/1996م.

5- الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ت: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط1،دار الغرب الإسلامي بيروت، 1423هـ/2003 م.

6- الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت،1401هـ /1981م
7- ابن كثير، البداية والنهاية، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بيروت، 1424هـ / 2003م.
8- المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: د. بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ / 1980م.
9- محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث، محمود طحان، ط10، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،الرياض، 1425هـ/2004م.
10- النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ/1972م.
11- ابن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، مكتبة الفرقان، عجمان، 1422هـ / 2001م.
12- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ت: السيد أحمد صقر، ط1، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، 1379هـ / 1970م.

13- بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدون رقم ط،دار إحياء التراث العربي، بيروت.

14- ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ت: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ / 2002 م.

15- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ.

16-إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الجرح والتعديل، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1424هـ / 2003م.

17-حاتم بن عارف العوني، نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية، ط1، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، 1418 هـ.

18- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: د. محمود الطحان، بدون رقم ط، مكتبة المعارف، الرياض.

19- ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1، مطبعة سفير، الرياض، 1422هـ.

20-العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1 المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1389هـ/1969م.

21- ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط1،، دار عمار - بيروت، 1405هـ

22- شمس الدين الذهبي، الموقظة، ط2، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1412 هـ.

23-الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1401هـ / 1981م.

24- الكوراني، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، ت: أحمد عزو عناية، ط1،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1429 هـ - 2008 م.

25- السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، ت: علي حسين علي، ط1، : مكتبة السنة، مصر، 1424هـ / 2003م.

26-القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط7، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323 هـ.

27- ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ/1984م.

28- محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة،المدينة، 1422هـ.

29- مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بدون رقم ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

30- أبو داود السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، ت: شعَيب الأرنؤوط - مَحَمَّد كامِل قره بللي، ط1، دار الرسالة، 1430 هـ - 2009 م.

31- الترمذي، سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)،محمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)،ط2، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395 هـ / 1975 م.

32-أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت ،1421 هـ - 2001 م.

33- البيهقي، السنن الكبرى، ت، محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت،1424 هـ / 2003 م.

34- السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ت: إبراهيم باجس عبد المجيد، ط1، دار ابن حزم ، بيروت، 1419 هـ / 1999 م.

35- الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين، ت: د. محمد الحبيب الهيلة، ط1، مكتبة الصديق، الطائف، 1408 هـ - 1988 م

36-خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1980م.

37- البيهقي، السنن الصغير، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، 1410هـ - 1989م.

38- أبي بكر الشافعي، الفوائد الشهير (الغيلانيات)، ت: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، ط1، دار ابن الجوزي، الرياض، 1417هـ - 1997م.

39-محمَّد الشنقيطي، كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشفِ خَبَايا صَحِيح البُخَاري، ط1، الرسالة، بيروت، 1415 هـ / 1995 م.

40-أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1422 هـ / 2000 م.
41_المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: د. بشار عواد معروف، ط1، الرسالة، بيروت، 1400هـ / 1980م.

– فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: نبذة عن البخاري وصحيحه وطرق التحمل والأداء فيه	
المبحث الأول: نبذة عن البخاري وصحيحه	
المطلب الأول: نبذة عن البخاري	10
الفرع الأول: نسبه ومولده	10
البند الأول:اسمه ونسبه	10
البندالثاني:مولده	11
الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه.	11
البند الأول: شيوخه.	11
البند الثاني: تلاميذه	12
الفرع الثالث: طلبه للعلم ومؤلفاته.	12
البند الأول: طلبه للعلم.	12
البند الثاني: مؤلفاته	12
الفرع الرابع: ثناء العلماء عليه ووفاته.	13
البند الأول: ثناء العلماء عليه.	13
البند الثاني: محنته ووفاته.	14

المطلب الثاني:نبذة عن صحيح البخاري	17
الفرع الأول: اسم الكتاب	17
الفرع الثاني: سبب التأليف	17
الفرع الثالث: قيمة الكتاب العلمية	18
المبحث الثاني: طرق التحمل والأداء في صحيح البخاري	
المطلب الأول:طرق التحمل وصيغ أدائها في صحيح البخاري	21
الفرع الأول:السماع	21
الفرع الثاني: باب القراءة والعرض على المحدث	22
الفرع الثالث: المناولة	22
الفرع الرابع:المكاتبة	23
المطلب الثاني:المذاكرة ومكانتها في طرق التحمل	23
الفرع الأول: معنى المذاكرة	23
الفرع الثاني:تصنيف المذاكرة في طرق التحمل	24
الفرع الثالث: درجة المذاكرة في طرق التحمل	24
الفرع الرابع: صيغ أداء الحديث لمن تحمله في المذاكرة	25
الفصل الثاني: الروايات في الصحيح التي يظن أنها على سبيل المذاكرة	
المبحث الأول: الروايات في الصحيح التي يظن أنها على سبيل المذاكرة	
مطلب تمهيدي عن معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح	27

الفرع الأول:تعريف المعلقات في الحديث وحكمها:	27
الفرع الثاني:تعريف المعلقات في صحيح البخاري وحكمها	28
الفرع الثالث::أقسام معلقات البخاري عن شيوخه	28
المبحث الأول :معلقات البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح وطريقة تحملها وحكمها	
المطلب الأول: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها مذاكرة	30
المطلب الثاني: معلقات البخاري عن شيوخه تعتبر أحاديث أخذها إجازة أو مناولة	31
المطلب الثالث: رأي ابن حجر في معلقات البخاري	32
المطلب الرابع: الترجيح	34
المبحث الثاني: عرض الأحاديث التي قيل أن الإمام البخاري تحملها حال المذاكرة	36
المطلب الأول: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الصلاة	36
الفرع الأول: تخريج الحديث	36
المطلب الثاني: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الزكاة	48
المطلب الثالث: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الحج	53

المطلب الرابع: الروايات التي وردت على سبيل المذاكرة في كتاب الصوم	53
خاتمة	55
1-فهرس الآيات القرآنية	59
2- فهرس الأحاديث النبوية	59
3- فهرس الأعلام المترجم لهم	60
4- فهرس المصادر والمراجع	62
5- فهرس المحتويات	70